

المسؤولية الاجتماعية لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن

The Social Responsibility of Extractive and Mining Industries Sector in Jordan

أطروحة دكتوراه

مقدمة إلى قسم إدارة الأعمال

كلية العلوم المالية والمصرفية

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

إعداد

علي فهيم الحباشنة

إشراف

الأستاذ الدكتور أمل حمد الفرحان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص

إدارة الأعمال

كلية العلوم المالية والمصرفية

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

1430/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

برنامج الدكتوراه / قسم إدارة الأعمال والتسويق

التاريخ:2010/1/11

قرار لجنة المنـــاقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة أطروحة الدكتوراه للطالب **علي فهيم الحباشنة** من كلية العلوم المالية والمصرفية / قسم **إدارة الأعمال والتسويق – تخصص / إدارة أعمال** اليـوم **الإثنـين الموافق 2010/1/11** الساعة الواحدة ظهراً **برئاسة الأستاذ الدكتور خالد أمـين عبـد الله / عميد الكلية** وحضور أعضاء اللجنة السادة:

1. أ.د. أمل حمد الفرحان مشرفاً رئيساً
2. أ.د. زكي جواد الصراف عضواً
3. د. عوني ابراهيم الهلسا عضواً

وبعد المداولـــة، توصي اللجنة بنتيجة:

.... ناجح ....

....

اعتماد أعضاء اللجنة:

1. أ.د. أمل حمد الفرحان ....
2. أ.د. زكي جواد الصراف ....
3. د. عوني ابراهيم الهلسا ....

....

أ.د. خالد أمين عبد الله

رئيس اللجنة

التفويض

أنا الطالب

أفوض الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم:

التوقيع:

التاريخ:

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأجلاء في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، على التشجيع والدعم الموصول الذي أحاطوني به خلال فترة دراستي، وأخص بالذكر معالي الأستاذ الدكتور أمل حمد الفرحان، والتي قدمت لي النصح والإرشاد والعون الصادق، كذلك أشكر كل من هيئة الأوراق المالية، ونقابة عمال التعدين، ووزارة البيئة، وموظفي المنظمات الذين شملتهم الدراسة على تعاونهم وتقديم المعلومات القيمة والضرورية التي ساعدتني في إنجاز هذه الدراسة، والتي أتمنى أن تكون إسهاماً متواضعاً مني للوصول إلى مجتمع التكافل والتضامن الاجتماعي.

وأخيراً، كل الاحترام والحب لزوجتي العزيزة التي كانت المشجع القوي لي في كافة مراحل دراستي.

الباحث

الإهداء

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً".

إلى والدي ووالدتي

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

المسؤولية الاجتماعية لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن

الملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية الرئيسة في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن، إضافة إلى قياس مدى إدراك هذا القطاع لأهمية هذا المفهوم وتطبيقه.

تكون مجتمع الدراسة من (7) منظمات مدرجة في سوق عمان المالي، وتكونت عينة الدراسة من (3) منظمات كبرى هي: (مناجم الفوسفات الأردنية، وشركة البوتاس العربية، وشركة لافارج الإسمنت الأردنية)، ويتبع لها (11) منظمة تابعة وحليفة. حيث تم تطبيق الدراسة على جميع العاملين من الفئة العليا والوسطى في هذه المنظمات. ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم إجراء حصر شامل على جميع أفراد المجتمع وبالتالي كان حجم عينة الدراسة (220) فرداً. وتكونت أداة الدراسة من قسمين، تناول القسم الأول منها أسئلة تقيس أبعاد المسؤولية الاجتماعية في شركات الصناعات الاستخراجية، في حين تضمن القسم الثاني أسئلة تقيس مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في شركات الصناعات الاستخراجية. وتم التأكد من صدق الاستبانة وثباتها.

وقد أظهر تحليل بيانات الدراسة لمجالات المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

1. يوجد إدراك إيجابي لدى العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن بشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وكان هذا الإدراك بدرجة متوسطة حيث أظهرت النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة

الدراسة لمجال تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية أن المتوسط الكلي بلغ (3.31) وبانحراف معياري (0.71).

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية البيئية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية القانونية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن.

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الاقتصادية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن.

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الأخلاقي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن.

وفي ضوء النتائج أعلاه، أوصت الدراسة بما يأتي:

1. وضع إستراتيجية واضحة لكل منظمة عن طبيعة مشاركتها في دعم المسؤولية الاجتماعية، وإدراج بند المسؤولية الاجتماعية ضمن الموازنات السنوية للمنظمات، والإفصاح عن تنفيذها بها بكل شفافية.

2. تطوير تشريعات ضمن أطر قانونية للمسؤولية الاجتماعية تشجع المنظمات على القيام بدورها الاجتماعي من خلال تقديم الحوافز التشجيعية لها، والتي تتعلق بتقديم التسهيلات

والإعفاءات الضريبية، كما تجبر هذه التشريعات منظمات الأعمال التي تتقدم بالعطـــاءات الخارجية والداخلية بالإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية التي نفذتها.

3. هناك حاجة ملّحة لتعاون وزارة البيئة الأردنية مع كل مـــن غرفـــة الـــصناعة وقطـــاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية، لوضع إستراتيجية واضحة حول الحـــد مـــن التلـــوث البيئي (الماء، والهواء، والتربة)، ويدعم ذلك وجود مدونـــة ســـلوك تـــضبط أخلاقيـــات المنظمات في هذا المجال.

4. إنشاء مجلس أعلى للمسؤولية الاجتماعية يضم في عضويته ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص بشكلٍ عام، لوضع الخطط والإستراتيجيات التنسيقية اللازمة للتعاون فـــي مجـــال المسؤولية الاجتماعية، بحيث يعقد مؤتمر سنوي لعرض وتقيـــيم أداء المنظمـــات لتنفيـــذ الخطط الموضوعة، وتبني مشروع جائزة تمنح لأكثر المنظمات خدمةً، وذلـــك لإشـــاعة روح المنافسة بين المنظمات.

5. القيام بحملات إعلامية مركزة لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منظمـــات الأعمـــال، والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في هذا المجـــال، وتوجيههـــا للمـــساعدة فـــي الحملات الوطنية لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية (الفقر والبطالة، ومكافحة المخدرات، وحوادث السير، والحفاظ على البيئة، والتسرب من المدارس).

The Social Responsibility of Extractive and Mining Industries Sector in Jordan

Abstract

This study aimed at measuring the application of social responsibility of the extractive and mining industries in Jordan. In addition to measure the awareness of this sector for the importance of this concept and its application.

The Extractive and mining companies which are listed at Amman Financial Market are (7) companies. The study sample consisted of (3) companies which are included in the process of privatizing, and these companies are (Jordanian Phosphate Company, Arabian Potassium Company and Lavarge-Jordanian Cement Company). These companies have (11) subsidiaries and associated ones. Thus, the study was applied to all employees from top and middle management at these companies who totaled (220). The study questionnaire consisted of two parts; the first part consisted of questions measuring the social responsibility, and the second part consisted of questions measuring the social responsibility application. Validity and reliability tests of the questionnaire were applied.

The study reached the following conclusions:

1. The employees at extractive and mining sector are aware of the social responsibility application. This awareness was at a moderate degree, i. e. the total mean of study sample answers for this field was (3.31) with a standard deviation of (0.71).
2. There is a statistically significant effect of social responsibility fields on the application of social responsibility at extractive and mining sector in Jordan.

3. There is a statistically significant effect of environmental responsibility on the application of social responsibility at the extractive and mining sector in Jordan.
4. There is a statistically significant effect of legislative responsibility on the application of social responsibility at extractive and mining sector in Jordan.
5. There is a statistically significant effect of economical responsibility on the application of social responsibility at extractive and mining sector in Jordan.
6. There is a statistically significant effect of ethical responsibility on the application of social responsibility at extractive and mining sector in Jordan.
7. There is a statistically significant effect of goodness responsibility on the application of social responsibility at extractive and mining sector in Jordan.

On the light of these results, the study recommends the following:

1. Conducting a clear strategy for every organizations about the nature of its participation in supporting the social responsibility, and include the item of social responsibility in the annual budgets of these organizations with disclosure of full transparency.
2. Developing legislations in legal framework concerning social responsibility, encouraging the organization to play its social role by offering incentives, which is related in offering facilities and tax exemptions. Also, these legislations should bind the internal and external bidders organizations to disclose about its social responsibility programs.
3. There is an urgent importance for cooperation between Jordanian Environment Ministry with the chamber of industry and extractive and mining sector, to conduct a clear strategy to reduce the phenomenon

of environmental pollution (Water, Air, Soil). This can be supported by the presence of a law to control the organizational ethics in this field.

4. Build a higher council for social responsibility, includes representatives of the government and public sector in general, to put the necessary coordination plans and strategies to corporate in the field of social responsibility. Also, attending annual conference to represent and evaluate the organizational performance to implement the sited plans and strategies. In addition to adopt a award project for the most serving organization in the field of social responsibility.
5. Conducting a concentrated media campaign to post the culture of social responsibility in organizations, and get use of past experiences to help in national campaigns for the treatment of some social problems (poorness, drug control, traffic accidents, maintaining the environment, and dropout).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

تعيش المنظمات هذه الأيام سواء كانت منظمات قطاع عام أو خاص في عالم متغير شمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ونتيجة للتزايد المستمر في عدد منظمات القطاع الخاص، وظهورها كقوة اقتصادية وتأثيرها على المجتمع والبيئة، فقد خرج دورها من المفهوم التقليدي، والذي كان قاصراً على اهتمامها ببيئتها الداخلية، ليتطور هذا الدور لأن تقوم المنظمات تقديم خدمات اجتماعية هامة خارج حدودها. وليس أدل على هذا الاهتمام ما تكرسه المنظمات الدولية لتنمية الوعي، وخاصةً بمواضيع البيئة، الحاكمية، الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري.

ومنذ مؤتمر ريو للبيئة والتنمية (1992)، فقد طغت مواضيع العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، والتدهور البيئي على الأجندة العالمية، حيث عقدت عدة مؤتمرات واجتماعات على المستوى الدولي لنفس الأغراض المذكورة سابقاً، ومنها مؤتمر كوبنهاجن الاجتماعي عام (1995)، وتوج اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الألفية الثانية (2000) في جنيف والذي حدد بشكل واضح المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وجاء مؤتمر دافوس الاقتصادي منذ عام (1997)، حيث احتل حيزاً كبيراً في موضوع المسؤولية الاجتماعية. وعقد المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum) في باكو عاصمة مالي أفقر الدول في العالم، عام (2006) (مجلة البيئة والتنمية/تموز/العدد 112، 2007).

وقد تناولت جميع هذه المؤتمرات موضوع المسؤولة الاجتماعية، لا بل إن أجهزة الإعلام الغربية أطلقت عليها اسم ويلات العولمة (Global Woes)، وتمثلت في:

(حقوق الإنسان–وخصوصاً حقوق المرأة والطفل-، القضايا البيئية، الفقر والبطالة، الفساد، الثقة المنهارة بين السياسيين ومنظمات الأعمال، الإرهاب، الإيدز). وفي ضوء برامج الخصخصة التي تم تنفيذها في الأردن منذ عام (1993) (قندح، 2003)، خاصة بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية، فقد ظهرت في الأردن عدة مبادرات لتحفيز منظمات الأعمال، على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، وجاء ذلك من خلال المبادرات التي جاءت من القيادة الأردنية، وكان من أبرزها مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، في تخصيص نسبة من أسهم عدد من المنظمات (الفوسفات، الاتصالات، الملكية الأردنية) التي تم خصخصتها لصندوق دعم أفراد القوات المسلحة، وشجعت هذه المبادرة بعض منظمات الأعمال على تخصيص جزء من أسهمها لذات الغاية (البنك العربي، وبنك الإسكان) (المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، 2005).

وظهرت العديد من الدراسات الوطنية (عليان، 2002) التي حاولت قياس مدى قيام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية أسوة بالدراسات الكثيرة التي ظهرت في أمريكا وأوروبا، والتي كان لها المساهمة الكبيرة في إبراز حاكمية الشركات، ولم يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية محدوداً كما في دول العالم الثالث، وهنا لا بد من تجسيد إدراك المسؤولية الاجتماعية وأهمية دورها من خلال المردود المتحقق للجهات الثلاثة الرئيسية التي ستجني الفائدة من هذا الالتزام الأخلاقي ونعني بها هنا المجتمع والدولة والمنظمة.

فبالنسبة للمنظمة فإن ذلك يتمثل في المردود المعنوي والأداء المتطور والعلاقة الإيجابية مع البيئة الخارجية. أما المجتمع فإن العائد الذي سيتحقق له جراء اهتمام منظمات الأعمال فيتمثل بالاستقرار الاجتماعي، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع، كما أن الدولة هي أحد المستفيدين من إدراك منظمات الأعمال لدورها الاجتماعي لأن ذلك سيؤدي إلى تخفيض

الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى (الغالبي والعامري، 2004).

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن، والمدرجة في سوق عمان المالي، وعددها (7) منظمات، وهي: (الفوسفات، البوتاس، الإسمنت، حديد الأردن، الوطنية للألمنيوم، الصوف الصخري، الزيت الصخري).

1-2 مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن من أهم القطاعات، التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، وتقوم بممارسة العديد من الأنشطة الخدماتية والإنتاجية، معتمداً في استنزاف موارد الثروة الوطنية المتاحة، ومن هنا كان على تلك المنظمات أن تعوض المجتمع عن عمليات الإنتاج الجائر لثروته الوطنية التي استنفذتها، وحققت منها ربحاً متضخماً للملاك الجدد، وأن تقوم بتقديم خدمات اجتماعية بأشكال مختلفة لتحسين نوعية حياة الناس كجزء من تفاعلها المستمر مع بيئتها الاجتماعية.

ويمكن القول أن الدراسة الحالية ستجيب بشكل رئيسي على السؤال التالي:

مدى إدراك وتطبيق إدارة قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن للمسؤولية الاجتماعية؟

1-3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الذي تطبق عليه الدراسة، حيث يعتبر قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية من أهم القطاعات، لأنه يمثل ثقل في الأصول الثابتة والتي تشتمل على الآلات ومعدات صناعية ضخمة. حيث يساهم ها القطاع بنسبة (15.2%) من

الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل (37.4%) من مجمل الـصادرات الوطنيـة (تقريـر وزارة الطاقة، صحيفة الغد، عدد تاريخ 2009/12/27). بالإضافة إلى أهمية ما يقدمه هـذا القطـاع من خدمات مختلفة، وتجدر الإشارة إلى وجود (7) منظمات استخراجية وتعدينية فـي الأردن تستخدم عدد كبير من الأيدي العاملة الأردنيـة، وتقـوم بتقـديم منتجاتهـا محليـاً وعالميـاً (سوق عمان المالي، 2009)، مما يستدعي إيلاء هذا القطاع اهتماماً كافياً ذلـك لان المجتمـع الخارجي يتأثر كثيراً بها. وتأتي أهمية هذه الدراسة لقلة الدراسـات التـي تتـابع موضـوع المسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع الهام، خاصة بعد تنفيذ برامج الخصخصة، حيث حققـت المنظمات مدار الدراسة (الفوسفات، البوتاس، الإسمنت) في الفتـرة مـا بـين (2004) إلـى (2008) ربحاً صافياً بلغ (1.223) مليار دينار، خصصت منهـا (18) مليـون دينـار فقـط للمسؤولية الاجتماعية (التقارير السنوية للمنظمات مدار البحث) (الملحق رقم 2).

1-4 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها ما يأتي:

1. تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق إدراك إدارة قطـاع الـصناعات الاسـتخراجية والتعدينية في الأردن لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (البيئيـة، والاقتـصادية، والقانونيـة، والأخلاقية، والخيرة).
2. تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة المعيقات التي تواجه تطبيقه.

1-5 محددات الدراسة

أ- **المكانية**: ستجرى هذه الدراسة على قطاع المنظمات التي تعمل في الصناعات الاستخراجية والتعدينية والبالغ عددها (7) منظمات والتي ستبحث في البعد البيئي والقانوني والاقتصادي والأخلاقي والخير.

ب- **الزمانية**: أجريت هذه الدراسة في العام (2009).

ج- **المنهجية**: نظراً لعدم اكتمال بيانات موازنات عام (2009) للمنظمات مدار البحث، فقد تضمنت بيان موازنات المنظمات لعام (2008).

د- **الموضوعية**: تتحدد نتائج الدراسة باستجابة أفراد العينة على استبانة الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 مقدمة

يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية تشكل أحد أهم الأبعاد التي ترتكز عليها قرارات منظمات الأعمال، والتي يجب أن تعتمد على فلسفة أخلاقية متكاملة من شأنها أن تكون مرجعية ودليل لاتخاذ القرار. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم أركان تلك الفلسفة والتي تتعلق في نهاية المطاف بمدى تأثير قرارات المنظمة على المجتمع (Reidenbach, 1987, P. 44). ويتأثر الأداء الاجتماعي للمنظمات المتعددة الجنسيات بالظروف الخاصة بالدولة المضيفة مثل الموقع الجغرافي، والوضع الاجتماعي. وهناك مواضيع مشتركة بين الدول مثل محاولة رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وحماية البيئة والمستهلكين (الفيومي، 2000: 236).

فقد عرفت جمعية الإداريين الأمريكيين المسؤولية الاجتماعية بأنها (استجابة إدارة المنظمات العملية إلى التغير في توقعات المستهلكين والعمالة والاهتمام العام بالمجتمع مع الاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية). وعرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها تتمثل في جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة للوفاء باحتياجات البيئة الداخلية والخارجية، وينشأ عنها تكاليف لا يمكن قياسها بطريقة أو بأخرى، سواء كان القيام بهذه الأنشطة اختيارياً أو إلزامياً (خضر، 1998: 8).

2-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت من صلب اهتمام المنظمات، ومن الصعب على إدارة أي منظمة أن تتجاهلها؛ إلا أنه ليس هناك اتفاق محدد لمفهوم

المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، وهناك اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين ورجال الأعمال وغيرهم من ذوي العلاقة، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة التي قطعت منشآتها وباحثوها شوطاً كبيراً في هذا المجال، أم في الدول النامية.

ويبرز مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستوى الأممي من خلال الخطاب الذي ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، حول الميثاق العالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (1999/1/1)، والذي حضره نخبة من كبار رجال الأعمال والمال والاقتصاد، حيث طالب بقيام عهد أو اتفاق بين الأمم المتحدة وممثلي قطاع الأعمال في العالم يقوم على أساس تكريس احترام عناصر المشاريع التجارية لمدونات ثلاث من الصكوك الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية 1948، وإعلان ريو حول البيئة الصادر عن مؤتمر الأرض 1992) (مجلة البيئة والتنمية، 2007). وتتلخص هذه الصكوك في تسعة مبادئ عالمية رئيسية هي:

أ- دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة عالمياً.

ب- كفالة عدم ضلوع المؤسسات الموقعة على الاتفاق العالمي بانتهاكات حقوق الإنسان.

ج- احترام حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

د- القضاء على كافة أشكال العمل الجبري والقهري.

ه- القضاء الفعلي على عمل الأطفال.

و- القضاء على التمييز في الاستخدام والمهن.

ز- دعم التدابير الاحترازية في مواجهة التحديات التي تتعرض لها البيئة.

ح- اتخاذ تدابير لتشجيع الإحساس بمزيد من المسؤولية في المجال البيئي.

ط- تشجيع تطوير ونشر التقنيات البيئية غير الضارة بالإنسان.

كما عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال، علـــى أنهـــا: "التـــزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمـــل مـــع المجتمـــع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخـــدم التنميـــة فـــي آن واحد، بمعنى أن دور القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخـــل صـــناع القـــرار فـــي المنظمـــات تجـــاه المجتمـــع" (المـــؤتمر الـــوطني الأول للمـــسؤولية الاجتماعية/جريدة الرأي/عدد 12/نيسان، 2006).

ولقد عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزام المنظمة بمراعـــاة الآثـــار والنتـــائج المترتبة عن قراراتها على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأربـــاح الاقتـــصادية المطلوبـــة والفوائـــد الاجتماعيـــة المترتبـــة علـــى هـــذه القـــرارات (الصلاحات، 2006).

ويلاحظ من خلال المفهوم السابق أنه يراعي الإمكانيـــات الماديـــة للمنظمـــة للقيـــام بمسؤولياتها الاجتماعية، بمعنى ضرورة تحقيق أرباح كافية حتى تكون المنظمة قـــادرة علـــى الإنفاق البيئي والاجتماعي. ولعل هذا المفهوم أيضاً يركز علـــى ضـــرورة تحقيـــق الثـــروة الاقتصادية عن طريق النشاطات التجارية للمنظمة لإمكانية الاستجابة للمسؤوليات الاجتماعيـــة تجاه كافة الأطراف.

وطرح (Holmss) وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها التزامـــاً على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة فـــي مجموعـــة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلـــوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها (Holms, 1985, P. 435).

كما طـــرح الباحـــث (Robbins) رأيـــاً ميـــز فيـــه بـــين المـــسؤولية الاجتماعيـــة (Social Responsibility) والاستجابة الاجتماعيـــة (Social Responsiveness)، وفـــق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايـــات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين أن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الـــرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغييرات وأحداث اجتماعية على المـــديين المتوســـط والقريب (Robbins, 1999, P. 149).

وعرفها قايد بأنها: تلك النشاطات التي تقوم المنظمة بتنفيذها تطوعاً للوفاء بالتزاماتهـــا تجاه المجتمع بالإضافة لالتزامها تجاه ملاكها (قايد، 1985: 220).

وعرف التويجري (1988: 21) المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزام المنظمـــة بتوظيـــف جهود العاملين فيها لصالح الجميع، (الموظف، والمنظمة والبيئة)، حتى يتسنى إيجـــاد فـــائض العائدات، بعد خصم المصاريف الخاصة بتسيير أمور المنظمة، ويخصص جـــزء مـــن هـــذا الفائض لصرفه للموظفين على شكل علاوات مختلفة وتسهيلات متعددة، وكذلك لصرفة خارج المنظمة، على شكل إسهامات في إصلاح وتطوير وتحسين العوامل المحيطة بها.

كما عرفها عبد المجيد (1985: 79) بأنها: مجموعة النشاطات التي تضطلع بها إدارة المنظمة والتي تفي ببعض الاحتياجات الاجتماعية، والتي قد لا تعود علـــى المنظمـــة بفائـــدة اقتصادية مباشرة سواء كان الاضطلاع بهذه النشاطات تطوعيا، أو تنفيذا لنـــصوص بعـــض القوانين واللوائح الحكومية، وسواء كانت المجموعات المستفيدة من نتائج هذه النشاطات داخل المنظمة ذاتها كالعاملين، أو خارج المنظمة كالعملاء والمنطقة المحليـــة التـــي تعمـــل فيهـــا المنظمة، والمجتمع بصفة عامة.

كما عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها: مسؤولية المنظمة الأخلاقيـة تجـاه مجـاميع معينة مـن أصـحاب المـصالح الـذين يتـأثرون بـصورة مباشـرة بنـشاطات المنظمـة (الغالبي ومنهل، 2004).

ونلاحظ أن الجديد في هذا التعريف انه يحدد المسؤولية الاجتماعيـة المنظمـة تجـاه مجاميع معينة من أصحاب المصالح وليس تجاه المجتمع بصورة عامة.

وقد يكون ما جاء به (Carroll & Buchholtz, 2002, P. 41-43) أكثر شمولا، إذ حدد المسؤولية الاجتماعية من خلال أربع أبعاد أساسية هي: (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الإنساني).

2-3 المستهلك عنصر استراتيجي للمسؤولية الاجتماعية

يمكن تفهم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بوجود جهات عديدة معنية بقضايا المنظمـة المختلفة، فالقضايا والمواضيع التي تثير اهتمامهم تتمثل في التفاعل المستمر مـع المجـالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والجانب الاقتصادي لا يقتصر على الأمور ذات الإيـرادات المالية بل يشمل أيضا العناصر التي تكفل نجاحا طويـل الأمـد كالـسمعة والعلاقـات مـع المستهلكين والأجور في المنظمة والاستثمار وما إلى ذلك. وبذلك فإن المسؤولية الاجتماعيـة للمنظمة تعني التوازن بين اهتمامات المعنيين بالمنظمة وبين الإدارة الإسـتراتيجية لنـشاطات المنظمة ضمن المجتمع، فالمستهلكون هم العامل الرئيسي الذين يؤثرون ويتأثرون بإستراتيجية المنظمة.

4-2 المسؤولية الاجتماعية ونظام العمل

أ- نظام العمل بشكل عام:

هناك قبول متزايد لمقولة نظام العمل أي أن القيم والمبادئ يمكن أن تسير يدا بيد مع أهداف العمل الربحية، فالمسؤولية الاجتماعية المتماسكة للمنظمة تعتمد على النزاهة والقيم ومعايير عمل واضحة المعالم مثل الأرباح طويلة الأمد والتي تتضمن مشاركة فاعلة لبناء مجتمع سليم (Word Business Council for Sustaninabble Development, 2000).

هذا ويلخص (2001) Raynard and Fsrstater نظام العمل في الأمور التالية:

(1)زيادة القيمة: إن الاستثمارات بمعايير ذات كفاءة كالإقلال من الهدر من شأنه التوفير الذي تقارن به معظم الاستثمارات التجارية.

(2)تعزيز السمعة: إن الأداء الجيد للمنظمة في قضايا الاستدامة Sustainability يمكنه بناء السمعة التجارية ولكن الأداء الرديء يهدمها وهذا حساس بالنسبة للمنظمات ذات العلامة التجارية التي ترتكز قوتها على الإعلام الموجه للمستهلك.

(3) القدرة المتزايدة لتدريب موظفي المنظمة والاحتفاظ بهم لتشكيل سياسة العائلة بالعمل من خلال وضع البرامج وتطوير المهارات مما يجعل الموظفين يكنون الإخلاص للمنظمة ويفخرون بانتمائهم لها.

(4) العلاقات الجيدة مع الحكومة: إن تلبية حاجة السوق ومتطلباته الاجتماعية والبيئية من شأنها التخلص من أي صدامات مع الحكومة وإقامة أواصر العلاقات الجيدة مع أقسامها.

(5)نطاق التعمق بالمسؤولية: أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تعمل في ثلاث مستويات:

(أ) المسؤولية القانونية (كالأمان وحقوق العمال والمستهلكين وأنظمة البيئة ومقاييس التصنيع).

(ب) تخفيف تأثير العمل السلبي على المجتمع ودرئ المخاطر (كالتلوث).

(ج) العمل على زيادة التأثير الايجابي في المجتمع من خلال الابتكار والاستثمار والتشارك لخلق مجتمع صحي وجيد ومتطور.

ب - نظام العمل في منظمات العمل الصغيرة:

تشير مناقشات Weiser and Zadek (2000) إلى أن نظام العمل بالنسبة للأعمال الصغيرة تختلف عما هي عليه بالنسبة للأعمال الكبيرة أو المنظمات المتعددة الجنسيات، حيث تهتم المنظمات الصغيرة بتطوير وضع العمل، وتعتبر أمر بناء السمعة قضية ثانوية، وعلى خلاف الأمر بالنسبة للمنظمات الكبرى التي تكلف شعاراتها ملايين الدولارات، ذلك أنها تعتبر بناء السمعة من أهم أولوياتها.

2-5 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

وقد أطر هذا المنهج وأنضج أسسه الباحث (Carroll, 1991)، حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تدرس في ظل أربعة أبعاد محددة، وهي:

أ- **البعد الاقتصادي: (Economic Dimension)**

ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية، يجب أن تؤخذ في إطار احترام واعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي، وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة.

ب - البعد القانوني: (Legal Dimension)

ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالـــة وقـــوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبـــل المنظمـــات وبالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم وكذلك منع الأضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء والهواء والتربة.

ج- البعد الأخلاقي: (Ethical Dimension)

يستند إلى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم اجتماعية وفـــي إطارهـــا توجد مؤشرات عديدة تندرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانـــب الأخلاقيـــة فـــي الاستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليـــد الـــسائدة فـــي المجتمـــع وغيرها.

د - البعد الخّير (Philanthropic Dimension)

ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام، وما يتفرع عن ذلك من عناصر تـــرتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى.

ويوضح الجدول (1) التالي، خلاصة للممارسات الأكثر شيوعاً في دول العالم والتـــي يمكن أن تعتبر أبعاداً اساسية لمحتوى المسؤولية الاجتماعية: (Carroll, 1991, P. 405)

الجدول (1)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. • احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجي	• استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. • استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. • حماية الأطفال صحياً وثقافياً. • حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة.
	حماية البيئة	• التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. • منع الاستخدام التعسفي للموارد. • صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	• منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. • ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. • إصابات العمل. • التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. • عمل المرأة وظروفها الخاصة. • المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. • عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. • مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. • مراعاة حقوق الإنسان.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	• احترام العادات والتقاليد. • مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية.
الخير	نوعية الحياة	• نوع التغذية. • الملابس. • الخدمات. • النقل العام. • الذوق العام.

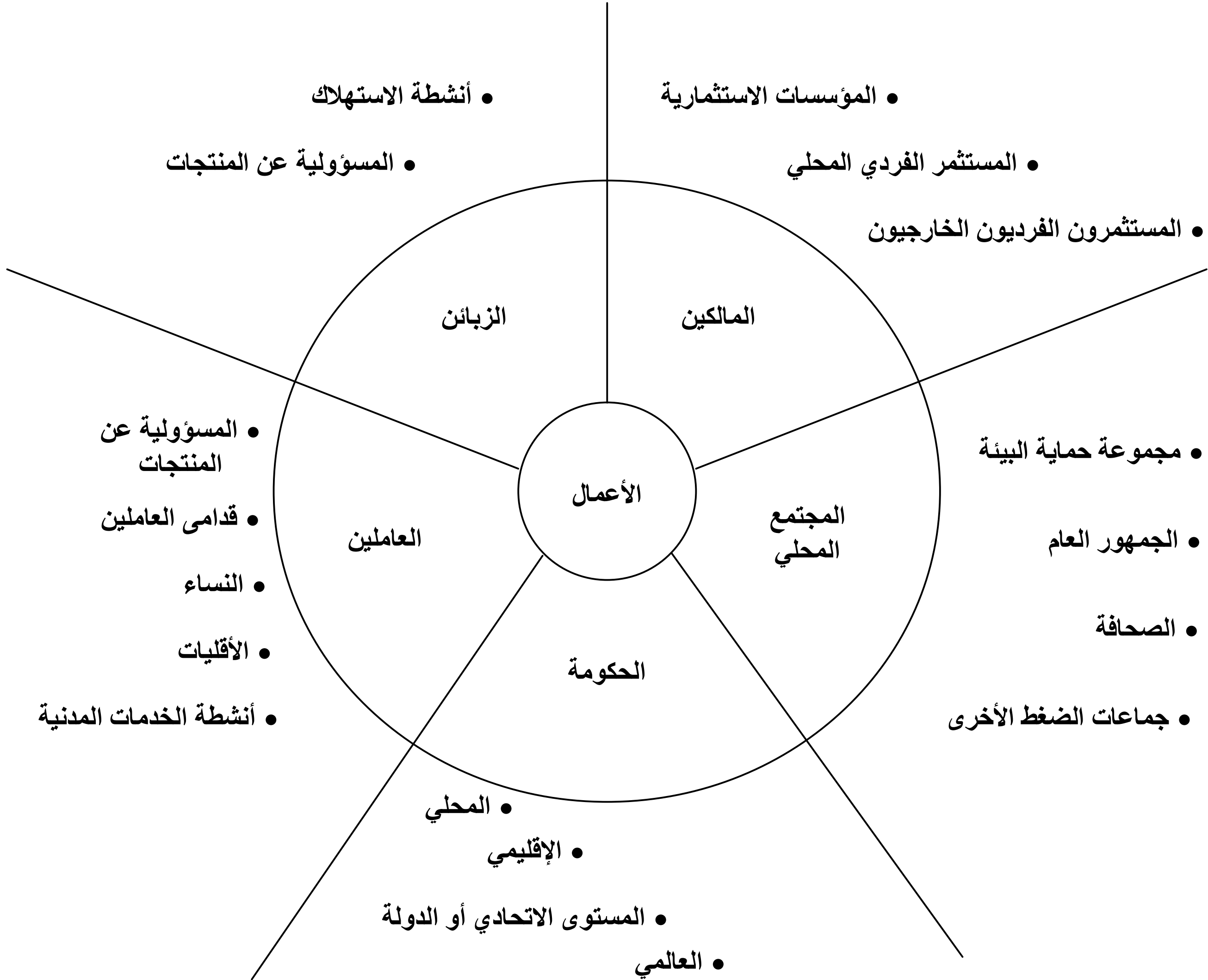
2-6 الفئات المتعاملة والمستفيدة من المسؤولية الاجتماعية

إن ربط فروع المنظمات المتعددة الجنسية في البلد المضيف بوصفها تمثل اســتثماراً أجنبيا مباشراً يجعل المنظمة تتعامل مع عدد كبير من الفئات، ولغرض فهم العلاقة بين الفــرع وهذه الفئات لابد من فهم طبيعة عمل المنظمات والمتعاملين معها، ومن هنا لابد مــن تحديــد المسؤولية الاجتماعية وفلكها الذي تدور فيه، إذ لابد من أن يكون لكل فئة من الفئات الكثيــرة هدفها الذي تعمل على تحقيقه، فقد تلتقي الأهداف وقد تتضارب وتتــوزع هــذه الفئــات إلــى العاملين والمديرين والعملاء والمجهزين والمجتمع ومنظماته شبة الرســمية والحكومــة، لــذا فالدخول في تحديد منفعة كل فئة من هذه الفئات مسألة في غاية التعقيد والتشابك، فكثيراً مــن المنافع التي تحققها المنظمة قد لا تكون معروفة ومفصح عنها، فما هو موقف هذه الفئات مــن المنظمة وما هي توجهاتهم؟ كذلك الأمر يختلف فيما إذا كانت هذه الفئــات منظمــة أم غيــر منظمة، كبيرة أم متوسطة، والاهم من كل هذا ما هي طبيعة العلاقة بين الحكومــة والمنظمــة الأم في الدولة الأم (United Nations Trade Council and Development Report, 1999).

ويوضح الشكل (1) التالي، فئات أصحاب المصالح المختلفة في منظمات الأعمــال: (الغالبي والعامري، 2008: 79)

الشكل (1)

منظمات الأعمال وفئات أصحاب المصالح



2-7 مجالات المسؤولية الاجتماعية (العائد الاجتماعي)

باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية نابعة من مصادر القوة الاجتماعية (Social Power) التي تمتلكها منظمات الأعمال، فإن ذلك من شأنه أن يفرض على تلك المنظمات الوفاء بواجباتها الاجتماعية من خلال أدائها لعدة نشاطات، تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع (منصور، 1997: 426)، ويتمثل العائد الاجتماعي بالمنفعة التي تعود على المجتمع نتيجة قيام المنشأة بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية، ويمتد مفهوم

المسؤولية الاجتماعية إلى أكثر من بعده كمفهوم أو مصطلح، وهنا لا بد من القول إن تلك الالتزامات التي تحملها المنظمة تجاه المجتمع لا تحدد بحدود معينه، ولا يمكن رسم خطواتها وحدودها، أنها واسعة الإبعاد والتوجهات والمنطلقات، كما أنها يجب أن تحترم النظام السياسي وليس العمل على تقويضه، وحفظ حقوق العاملين والإنسان، وبناء القدرة واحترام القوانين والأعراف والقيم، إنها إفصاح المنظمة للأنشطة والآليات وشفافية التعامل، وإن اعتماد ممارسات الفساد وسيلة لتحقيق الربح هو إفساد للمجتمع، خاصة في الدول النامية (حنا، 2003). وتقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى ما يلي:

أ- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي، ويمتد نطاق هذا المجال لأكثر من المنطقة الجغرافية، وترتبط الأنشطة بالامتثال للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه، وقد ترتب على أهمية هذا المجال أن قامت الحكومات بإنشاء الهيئات التي تختص بدراسة المشاكل البيئية، وتكون في الولايات الأمريكية المجلس الخاص بنوعية الحياة (Council On Environment Quality) (بدوي، 2000: 84).

وأنشئت في الأردن وزارة البيئة وكذلك الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة التي تأسست في عام 1988 كما أنشئت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربي ويعتبر الاهتمام بهذا المجال أمر حيويا ليس لأثره فقط على نوعية الحياة، بل لأثره على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات (مجلة البيئة والتنمية، عدد 123، تموز، 2008). فقد أوضحت بعض الدراسات إن ميزانية المجالس البلدية في الدول الصناعية يخصص منها (20%) للتخلص من المخلفات الصلبة، وتعكس الدراسات الميدانية اهتمام المشروعات بهذا المجال، فقد بينت دراسة Dennis التي أجرها على (500) منظمة أمريكية أن نسبة المنظمات التي تستجيب

لهـــذا لمجـــال كانـــت تمثـــل 35% عـــام 1971 ارتفعـــت إلـــى 43% عـــام 1972 (نشرات المنبر الأردني، 2006)، وجاء انعقاد مؤتمر كوبنهاجن الدولي بشأن البيئة والمنـــاخ بالفترة ما بين (7-2009/12/19) بمشاركة (190) دولة، وذلك لمعالجة التدهور البيئي علـــى مستوى الكرة الأرضية، والذي أنهى أعماله دون التوصل إلى مدونة دولية واضحة، تحد مـــن انبعاث الغازات الحابسة للحـــرارة (إنترنـــت، موقـــع: www.bokra.9/12/2009aburas).

ومن هذه الأنشطة ما يلي:

(1) التحكم في التلوث الناتج عن عمليات الصناعية.

(2) البحث في ميادين تطوير طرق إنتاجية حديثة تقلل من تلوث البيئة.

(3) حماية الأراضي الزراعية.

(4) حسن استغلال الموارد الأولية وإعادة تشغيلها.

(5) الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة.

(6) التخلص من المخلفات بطريقة تكفل الحد من التلوث.

وفي ظل ظهور صناعات متعددة ومعقدة، فإن الضرورة تـــدعو لوجـــود المختـــصين والخبراء في مجال البيئة لمعالجة كافة القضايا البيئية، والجدول (2) التالي، يبين مواصـــفات ووظائف المختصين بالبيئة، والمعتمد من قبل وزارة البيئة الأردنية:

الجدول (2)

مواصفات وظائف المختصين بالبيئة المعتمد من قبل وزارة البيئة الأردنية

المسمى الوظيفي	المهام والواجبات العامة
أخصائي نفايات صلبة **Solid Wastes Specialist**	• إنشاء قاعدة بيانات للنفايات الصلبة في أماكن تجميع النفايات واتشريعات المتعلقة بها. • إعداد البحوث الميدانية عن واقع الحال لإدارة النفايات وآلية تحسينها من جمع ونقل ومعالجة. • المشاركة في إعداد أسس ومعايير تحديد مواقع تجميع النفايات والتنسيق مع الجهات المعنية. • تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة معالجة النايات العضوية والورقة والبلاستيكية وإعادة التدوير. • القيام بتدريب الكوادر العاملة في قطاع النفايات حول معالجة النفايات الصلبة. • إعداد مقترحات مشاريع على المستوى الوطني لإدارة النفايات الصلبة. • متابعة التجارب الإقليمية والدولية في مجال إدارة النفايات الصلبة وتقديم مقترحات للاستفادة منها وطنياً.
أخصائي تلوث الهواء **Air Pollution**	• إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بتلوث الهواء والضجيج وأبراج التقوية والتشريعات المتعلقة بالموضوع. • تقييم وتحليل التقارير الواردة من مراكز الفحص ومحطات الرصد وإعداد التوصيات اللازمة ورفعها إلى متخذي القرار. • إعداد البحوث واتراح وتنفيذ المشاريع اللازمة للحد من تلوث الهواء أو التلوث الضوضائي الناتج من وسائط النقل والمصانع والنشاطات الحرفية. • إعداد المواصفات الفنية للأجهزة والمعدات لقياس الضجيج وملوثات الهواء. • تطبيق سياسات المنظمات الدولية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النظيفة لرفع الكفاءة التشغيلية للمصانع وتقليل التلوث. • إعداد نشرات إرشادية وعلمية في مجا اتكنولوجيات الرفيقة بالبيئة بما فيه طاع الصناعات والنقل. • إعداد البرامج التدريبية وتدريب الجهات ذات العلاقة في مجال قطاع اللاف الجوي ونوعية الهواء. • إعداد نشرات وبرامج وندوات لتوعية كافة الجهات ذات العلاقة بقطاع الغلاف الجوي ونوعية الهواء والتلوث الضوضائي.
خبير نفايات خطرة ومواد كيماوية **Hazardous Wastes & Chemical Specialist**	• إنشاء قاعدة معلومات عن المواد الكيماوية وما ينتج عنها من نفايات خطرة وتحديد سميتها وخطورتها والتشريعات ذات العلاقة. • إعداد الأسس والمعايير اللازمة لإدارة المواد الكيماوية والنفايات الخطرة من حيث النقل والتداول والتخزين والاستيراد والتعامل مع دائرة الجمارك. • إعداد مواصفات المحارق الخاصة بمعاجة النفايات الطبية وكافة النفايات الخطرة. • إعداد مقترحات مشاريع على المستوى الوطني وإدارة النفايات. • متابعة التجارب الإقليمية والدولية في مجال إدارة النايات الخطرة وتقديم المقترحات للاستفادة منها وطنياً.

المهام والواجبات العامة	المسمى الوظيفي
• وضع الاشتراطات اللازمة لعبور الشاحنات المحملة بالمواد الكيماوية أو النفايات ضمن أراضي البلاد المتوجهة إلى دول أخرى. • إعداد البرامج التدريبية وتدريب الجهات المعنية بالتعامل مع المواد الكيماوية والنفايات الخطرة.	
• إنشاء قاعدة بيانات حول دراسات التنوع الحيوي والنباتات والحيوانـــات المهـــددة بـــالانراض والتشريعات المتعلقة بهذا المجال. • مراجعة دراسات وإستراتيجيات التنوع الحيوي وإعداد الخطط والبرامج والمـــشاريع والآليـــات اللازمة لتنفيذها. • تحديد متطلبات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والعمل على تنفيذها من خلال إعداد المشاريع القابلة للتمويل من المنظمات الدولية والجهات المانحة والصناديق الدولية. • تقييم وتحليل الأثر الناجم عن النشاطات التنموية على التنوع الحيوي. • وضع معايير وطنية لاستثمار الموارد البيولوجية في قطاات التنمية والاقتصاد المختلفة. • إعداد نشرات توعية خاصة حول التنوع الحيوي. • وضع أسس واشتراطات إنشاء المحميات الطبيعية وإداراتها. • وضع الخطط والآليات لتشجيع السياحة البيئية.	**خبير تنوع حيوي** **Bio-Diversity Specialist**
• إنشاء قاعدة بيانات بيئية حول الأراضي الزراعية والغابات والأراضي المـــشجرة والأراضـــي الصحراوية والتشريعات المتعلقة بحماية التربة والأراضي الزراعية ومؤشرات التصحر علـــى الصعيد الوطني. • تحديد الأراضي الصحراوية والأراضي المهددة بالتصحر وإعداد الخائط الخاصة بها. • وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنمية الأراضي الصحراوية بما فيه الأحخزمة الخضراء وإعادة تأهيل مواع المقالع والمحاجر والكسارات ومواقع تجميع النفايات التي تم الانتهاء من استخدامها. • وضع الآلياتاللازمة لتنفيذ متطلبات اتفاقية مكافحة التصحر وإعداد المشاريع القابلة للتمويل وفقاً لمعايير المنظمات الدولية والجهات المانحة. • إعداد نشرات توعية في مجال التصحر وتدهور الأراضي لعدة فئات مستهدفة. • تقييم وتحليل التأثيرات البيئية الناجمة عن النشاطات القائمة والمنوي إقامتها على نوعية التربـــة وكذلك مراجعة وثائق تقييم الأثر البيئي.	**خبير التصحر** **Desertification Specialist**
• إنشاء قاعدة معلومات حول مصادر المياه العادمـــة والميـــاه الـــصناعية وكمياتهـــا وأنواعهـــا والتشريعات المتعلقة بهذا المجال. • إعداد الطرق والأسس والمعايير اللازمة لتصريف المياه العادمة والـــصناعية المعالجـــة وإدارة المياه الصناعية. • وضع أسس ومعايير اختيار مواقع محطات التنقية والاشتراطات اللازم توفرهـــا فـــي مواقـــع محطات التنقية. • إعداد مواصفات الأجهزة والمعدات الممولة لقياس ملوثات المياه. • تقييم وتحليل التقارير الواردة من مراكز الفحص وتقديم التوصيات اللازمة لمتخذي القرار. • تطوير وتحديث المواصفات المتعلقة بالمياه العادمة والمياه الصناعية لمعالجة وأوجه استخدامها. • متابعة أحدث التقنيات والتجارب الإقليمية في مجالات إدارة المياه العادمة والصناعية واتـــراح كيفية الاستفادة منها وطنياً.	**خبير مياه عادمة وصناعية** **Industrial Wastes Water Specialist**

ب - مجال المساهمات العامة في خدمة المجتمع:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفـراد المجتمـع وليس لأفراد المنطقة الجغرافية التي يعمل بها المشروع، وترتبط الأنشطة في هـذا المجـال بمساهمات المشروع في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية، والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض، والعمل علـى حـل المـشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوفير وسائل النقل للعاملين، وبما يؤدي إلى تخفيف الضغط على وسـائل النقل العامة، والمساعدة، والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلـى تخفيـف معدل الجرائم، والمساعدة في تنفيذ البرامج الإسكانية (الفيومي، 2000: ص235) وهي تتمثل في ما يلي:

(1) دعم المؤسسات التعليمية.

(2) دعم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.

(3) دعم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والخيرية.

(4) المساهمة في إنشاء الطرق والمنتزهات.

(5) المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.

(6) المساهمة في اللجان الحكومية وأنشطة القطاع العام.

(7) تنمية مناطق نائية محددة.

(8) إدخال تكنولوجيا مستحدثة مع تشجيع التكنولوجيا المحلية.

ج- مجالات سياسية واجتماعية:

إن مسؤولية المنظمات متعددة الجنسية تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بين المنظمـات والدول المضيفة، ويقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعية ما يلي: (حنا، 2003: 15)

(1) احترام النظم والقوانين والإجراءات والطقوس الإدارية.

(2) مراجعة ومتابعة العقود.

(3) احترام القيم العليا والثقافية والأهداف.

(4) عدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية.

د - مجال الموارد البشرية:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه لمتطلبات العاملين في المنظمة من حيث تحسين أحوالهم بصفة عامة، وتوفير فرص متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم حسب الجنس أو اللون أو الدين، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهارتهم، وإتباع سياسة تحقق رضاهم الوظيفي، وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المشروعات الأخرى، وتوفير ظروف عمل آمنة (بدوي، 2000: 85). ومن هذه الأنشطة:

(1) إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.

(2) التسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرهم.

(3) المقاييس المتبعة للأمن الصناعي وصحة العاملين.

(4) منح العاملين أجوراً ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

(5) توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع.

(6) قبول توظيف الأفراد المعاقين.

(7) القضاء الفعلي على عمل الأطفال.

8-2 المفاهيم والمصطلحات الأساسية في حقل المحاسبة الاجتماعية

يتسع الإطار لمفاهيم المحاسبة الاجتماعية ليشمل جملة من المفاهيم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً في حقل المحاسبة على وجه الخصوص، ولعل من المناسب التطرق إلى هذه المفاهيم والتي تناولتها الأدبيات ذات الصلة بموضوع محاسبة المسئولية الاجتماعية، وفيما يلي إيضاح موجز لأهم وأبرز المفاهيم وأكثرها شيوعاً في إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

أ- الأطراف الاجتماعية المستفيدة (Social Constituents):

هي المجموعات المرتبطة بالمنشأة برباط العقد الاجتماعي، ومن هذه المجموعات، المستهلكون والعاملون والمستثمرون والمقرضون والمجتمعات المحلية وجهات أخرى مثل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية (شعشاعة، 1991: ص 41).

ب- المدخل الاجتماعي: (Social Approach)

يعتبر المدخل الاجتماعي أحد مناهج القيم في الفكر المحاسبي، وهو تطبيق للمدخل الأخلاقي ولكن على نطاق أوسع هو المجتمع، إذ أن القيمة الأخلاقية التي يعتمد عليها المدخل الاجتماعي تتمثل في الرفاهية الاجتماعية، التي تعتمد على معادلة متوازنة لكافة قطاعات المجتمع في علاقتها مع منظمات الأعمال واعتماد على ذلك فإنه يتم تقييم المبادئ المحاسبية بناء على مدى اتفاقها مع القيم الاجتماعية، السائدة في المكان والزمان (الشيرازي، 1990، ص 341).

ج- المعاملات الاجتماعية – الاقتصادية (Social – Economic Transaction)

إن تحديد المعاملات والمبادلات الاجتماعية للمنظمة بوصفها وحدة اجتماعية مستقلة تؤثر وتتأثر بالمجتمع، وتعتبر الخطوة الأولى نحو فهم طبيعة محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبالتالي يجب فحص وتحليل كافة أنشطة المنظمة ومعاملاتها التبادلية لتقرير أي من هذه المعاملات لها أثر اجتماعي سلبي أو إيجابي، حيث يوجد صعوبة في الفصل بين تلك المعاملات، وهذا ما دفع البعض لتسميتها بالمعاملات (الاجتماعية– الاقتصادية) (شعشاعة، 1991: 31).

وتشير المعاملات والمبادلات الاجتماعية لمنظمة الأعمال إلى استخدام الموارد أو تقديم المنافع الاجتماعية-الاقتصادية ذات التأثير المباشر على عدة جهات ترتبط بالمنظمة، إذ لا يمكن القيام بتقييم ذلك التأثير باستخدام آلية السوق؛ كون ذلك الأثر الجانبي نتج عن نشاطات الأعمال الإنتاجية والتوزيعية، ويترتب على هذه المعاملات تكاليف أو منافع بالنسبة للمجتمع، لهذا فإن مجموع الأثر الاجتماعي الاقتصادي لأي منظمة أعمال يتكون من صافي الربح التقليدي وصافي المعاملات الاجتماعية-الاقتصادية (رجب، 1981: 135).

د - التكاليف الاجتماعية (Social Costs)

تتمثل التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية بالأثر السلبي التي تحملها المجتمع في صورة الموارد المستهلكة بوساطة المنظمة نتيجة القيام بعملياتها (Ramenathn, 1976, P 522). وتقسم التكاليف الاجتماعية بصورة عامة إلى قسمين رئيسين هما:

(1) التكاليف الاجتماعية المباشرة (من وجهة نظر منظمة الأعمال): وتتمثل في التكلفة الاقتصادية التي تتحملها منظمة الأعمال نتيجة قيامها إجبارياً أو اختيارياً بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على المنظمة.

(2) التكاليف الاجتماعية غير المباشرة (من وجهة نظر المجتمع): وتتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات بالموارد نتيجة ممارسة منظمة الأعمال لنشاطها الخاص، إذ يمثل تلوث المياه والهواء مثلاً تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع برمته (الشيرازي، 1990، ص 351).

هـ - العدالة الاجتماعية (Social Equity):

تشير إلي قياس درجة التغيرات الكلية في مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة، والتي يعول على منظمة الأعمال توفير تلك المطالب لهذه الفئات، ولعل من المنطق القول بأن تنفيذ متطلبات العدالة الاجتماعية من قبل منظمة الأعمال أمر في غاية الصعوبة خاصة في ظل التشريعات السائدة، حيث أن العدالة الاجتماعية مقياس نسبي ولا يمكن تحقيقه بشكل مطلق، ويمكن الوصول إليه من خلال تحقيق العدالة في توزيع العوائد الاجتماعية على الأطراف الاجتماعية المختلفة وبأكبر قدر ممكن (Ramenathn, 1976, P. 523)،

و - الإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

لتحقيق مزيداً من المنافع الاجتماعية لا بد من الإفصاح عن ذلك للجهات الخارجية والداخلية، ويتم الإفصاح عن القدر الكافي من المعلومات الذي يفيد ويساعد في اتخاذ القرارات لدى مختلف الأطراف ذات الصلة، وهو ما شأنه أن يعكس مدى التزام المنشآت بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي وينصح مما سبق أن من ابرز أهداف محاسب المسؤولية ألاجتماعيه توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية، حيث من الواجب تكريس هذه المعلومات نحو تطوير المجتمع (Macintosh, 1985, P. 21).

ز - مفهوم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

إن الإفصاح في القوائم المالية، يأخذ مستويين هما: مستوى الإفصاح المثالي ومستوى الإفصاح المتاح أو الممكن، لكن الشائع استخدامه والمتفق عليه في هذا الإطار بين مختلف الأطراف المهنية ما يسمى الإفصاح الملائم (Adequate Disclosure) والذي عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين على انه: عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل يضمن ابرز الأمور المادية (الجوهرية) والتي تضم محتوى القوائم المالية نفسها بما فيها من تفاصيل (مطر، 1996: 730).

ولعل الكثير من القرارات الإدارية لمنظمة الأعمال وقرارات الأطراف الأخرى تتأثر بطبيعة الإفصاح البيئي (Environmental Disclosure) بوجه عام، والذي يشير إلى: مدى التعبير عن أداء الأنشطة الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية، وإن إهمال المنظمة لآثار تفاعلها مع البيئة من شأنه أن يحملها تكاليف إضافية عالية بفعل جماعات الضغط الاجتماعي، أو أن يفقدها سمعتها لدى العملاء، والموردين، والعاملين لديها (Magnan, 1999, P. 430). وعلى الرغم من وجود معايير منظمة لعملية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، إلا إن ذلك الإفصاح سوف تحكمه عدة اعتبارات من أهمها، مدى ما تقوم به منظمة الأعمال من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حجم الأداء الاقتصادي لها، وحجم منظمة الأعمال نفسها. وفي العرف المحاسبي، فقد جرى إتباع طريقتين في إعداد التقارير المحاسبية وهما:

1. دمج المعلومات ذات الطبيعة الاجتماعية مع المعلومات المالية في القوائم المالية والأساسية.
2. الإفصاح عن الأداء الاجتماعي من خلال تقارير منفصلة عن القوائم المالية الأساسية، حيث أن هذه (التقارير الاجتماعية) تأخذ شكلين رئيسي هما:

(أ) تقارير وصفية (Descriptive Reports): وهي تصف الأنشطة الاجتماعية لمنظمة الأعمال دون تحديد التكاليف والمنافع المرتبطة بهذا النشاط.

(ب) تقارير كمية (Quantitative Reports): وهي تقارير تفصح عن التكاليف وبيان المنافع لمنظمة الأعمال.

كما أن البعض يرى أن ثمة طريقة ثالثة يمكن من خلالها الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، تتمثل في التوجه نحو الإعلام الاجتماعي (Advertising Socially Orientated)، إذ يمكن إبراز الأداء الاجتماعي لمنظمة الأعمال من خلال الإعلان بالوسائل الإعلامية المختلفة عن طبيعة المساهمات المرتبطة بذلك الأداء (Maunders, 1987, P. 4).

ح- المراجعة الاجتماعية:

إن المهمة الأساسية للمراجعة الاجتماعية هي محاولة دراسة أداء منظمات الأعمال لمسؤوليتها الاجتماعية، ومن ثم تحليل هذا الأداء إلى مكونات يمكن التحقق والتثبت منها، وإيجاد الطريقة التي تمكنها من قياس هذه المكونات، وبصورة أخرى فإن المراجعة الاجتماعية تركز على اختيار كفاءة التطبيق ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام داخل منظمة الأعمال، ثم إعلام الجهات ذات العلاقة (داخليا أو خارجيا) بنتائج هذا الاختبار، وان من شأن التزام منظمة الأعمال بأخذ الأهداف الاجتماعية للمجتمع بعين الاعتبار عند تطبيقها لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى زيادة الثقة في كفاءة المنظمة (Sethi, 1973, P. 33).

2-9 التشريعات الأردنية الداعمة لتطبيق المساءلة الاجتماعية في المنظمات الصناعية

هناك مجموعة من التشريعات الأردنية الداعمة للمساءلة الاجتماعية، وقد أظهر قانون المنظمات الأردني رقم (22) لعام (1997) مفهوم المحاسبة الاجتماعية حيث ألزم المحاسب

مجموعة من المواد التشريعية بعمليات القياس والإفصاح والكشف عن الأخطاء المرتبطة بشكل أساسي بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكما يلي:

أ- جاءت المادة (1/1/195) لتلزم مدقق الحسابات بضرورة أن يظهر في تقريره لمجلس الإدارة حصوله على المعلومات والبيانات اللازمة لتكوين عملية قياس التكاليف الاجتماعية دقيقة وصحيحة.

ب- جاءت المادة (5/1/195) لتجبر مدقق الحسابات بأن يظهر في تقريره المخالفات للمادة 195 بكافة بنودها وبالأخص النتائج الصادرة عن المحاسبة الاجتماعية التي تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي.

ج- جاءت المادة (200) تأكيداً على ما سبق حيث تلزم هذه المادة مدقق الحسابات أن يبلغ وبشكل خطي رئيس مجلس الإدارة والمراقب في حالة اطلاعه على أي مخالفات ارتكبتها المنظمة وتؤثر بشكل سلبي عليها ولذلك يتوجب على مدقق الحسابات الكشف عن عدم قيام المنظمة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة.

د- جاء في المادة (6/ب/2) من تعليمات الإفصاح القيام بإظهار أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية والتي لها تأثير مادي على المنظمة.

ه- طالبت المادة رقم (6/ب/11) بوجود وصف لأنشطة المنظمة وأماكن تواجدها وعدد موظفيها وحجم الاستثمار الرأسمالي فيها.

و- جاء في المادة رقم (6/ب/20و18و16) إلزام مجلس الإدارة بأن تحتوي تقريرها المالي السنوي على بيان التبرعات والمنح التي تقدمها المنظمة وإظهار الهيكل التنظيمي للمنظمة وعدد الموظفين ومؤهلاتهم وبرامج التدريب والتأهيل التي

تقوم بها ومدى مساهمة المنظمة في خدمة البيئة حيث أن كل هذه المــواد تلــزم المنظمة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، وهذا ما يبين الدور الأساسي الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في خدمة المجتمع.

ز- جاء في المادة رقم (1/ه/6) إلزام مجلس الإدارة بأن يصدر إقرار بعدم وجود أيــة مخالفات جوهرية وأساسية تؤثر على استمرارية المنظمة خلال الــسنة القادمــة، التي تؤثر على ربحية المنظمة أو مركزها المالي أو دخلها.

ح- جاء في المادة رقم (10/د) إلــزام المنظمــات بإظهــار مخصــصات للكــوارث والحرائق المتوقعة الحدوث على المنظمة أو احد فروعها حيث أن هذا التــشريع يتعلق بالجانب البيئي.

وعلاوة على ذلك فإن قانون (ضريبة الدخل والمبيعات) يمنح إعفاءات بنــسبة 25% من قيمة المساهمات الاجتماعية المقدمة من القطاع الخاص للدخل الخاضع للضريبة و100% من قيمة المساهمات من الدخل الخاضع إذا كانت مقدمة للقطاع الحكومي.

وحديثا طالبت هيئة الأوراق المالية المنظمات في الفصل الخامس المتعلق بالإفــصاح والشفافية في (مشروع دليل حوكمة الشركات) المنظمات المساهمة العامة الأردنية بــضرورة الإفصاح عن سياستها تجاه المجتمع والبيئة.

2-10 طبيعة المسؤوليات الاجتماعية للمنظمة

إن المـــسؤولية الاجتماعيـــة بـــشكلها الـــشامل تعتبـــر تركيبـــاً معقـــداً (Complex Construction) وليس مفهوماً مبسطاً قابلاً للقياس بمعايير موحـــدة عالميـــاً أو إقليمياً، حيث أن التداخل الحاصل في المتغيرات الحضارية والدينية والثقافية والسياسية وأمور أخرى ولدّ تعقيداً في معرفة متطلبات المجتمع تجاه منظمات الأعمال فيه، وبذلك أصبح لزامـــاً

على الإدارة متابعة التغيرات الحاصلة في هذا الاتجاه لغرض فهمها والتعامل معها بشفافية. وإن لكل مجتمع ظروفه البيئية الخاصة به سواء أكانت ظروفا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية (السعايدة، 2005: 395) وبالتالي فإن القيم والمشكلات والحاجات الاجتماعية سوف تختلف من مجتمع إلى آخر، وهذا يؤدي لاختلاف في المسؤوليات الاجتماعية والتي تنتظر الفئات المعينة من منظمات الأعمال الوفاء بها.

إذ أن قيم ومفاهيم ومشكلات وتوقعات المجتمعات النامية (كالمجتمع المصري أو السعودي) من منظمات أعمالها، تختلف اختلافا جذريا عن التوقعات ومشكلات المجتمعات المتقدمة (كالمجتمع الأمريكي أو الفرنسي) ومن منظمات أعمالها، فعلى سبيل المثال نجد أن المجتمعات المتقدمة تعاني من مشكلات اجتماعية لا يعاني منها المجتمع المصري أو السعودي، مثل مشكلة التفرقة العنصرية بسبب اللون، ومشكلة الإجهاض غير المشروع، والتي يتوقع أفراد تلك المجتمعات من منظمات أعمالهم أن يكون لها دور في حلها أو المساهمة في التخفيف من حدتها (علام، 1991: 19). بينما تنتظر المجتمعات النامية من المنظمات؛ المساهمة في حل مشاكلها، مثل الفقر والبطالة وتوفير السكن ومحو الأمية وتدني مستوى الخدمات.

بالإضافة إلى اختلاف المسؤوليات الاجتماعية لمنظمات الأعمال باختلاف المشكلات والحاجات الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، فإن بعض تلك المشكلات والحاجات الاجتماعية تتسم بصفة التغير بنفس المجتمع بمرور الزمن، وبالتالي يصبح من الصعب أو غير المنطقي تحديد مجموعة ثابتة من النشاطات الاجتماعية. إن طبيعة الحركة الديناميكية للمشكلات الاجتماعية، تعني أن تكون لدى المنظمة القدرة على التعامل مع هذه المشكلات، من خلال الحركة والتغيير المستمرين (لطفي، 2005: 83-84).

وبالتالي فما لم يكن مطلوباً خلال عدة سنوات مضت قد يكون متوقعاً في الوقت الحاضر، وربما يكون إلزاميا بحكم القانون الاجتماعي في السنوات القليلة القادمة، ونشاطات المسؤولية الاجتماعية التي كانت مطلوبة في الماضي قد تعتبر غير ملائمة للوقت الحاضر، كما أن النشاطات الخاصة بالوقت الحاضر قد لا يتناسب والمستقبل، فعلى سبيل المثال فإن بيان صلاحية الذي يبين تاريخ الصنع وتاريخ نهاية الصلاحية للاستعمال بالنسبة للمنتجات المختلفة (وخاصة السلع الغذائية والأدوية) غير شائعة تقريبا منذ خمس عشرة سنه، وحالياً فإن المستهلك يتوقع وجود هذه المعلومات ويطلبها (قايد، 1985: 221-222).

ولكن هل الطبيعة للمسؤوليات الاجتماعية تجعلنا نقول أن الأهداف الاجتماعية تتغير بمرور الزمن أو كنتيجة لاختلاف بعض المشكلات والحاجات الاجتماعية من مجتمع إلى لأخر.

ويرى بعض الباحثين (نمر، 1982: 37) أن هنالك صعوبة في تحديد الأهداف الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى طبيعة المسؤوليات الاجتماعية المتغيرة كما يرى قايد (1985: 221) إن الأهداف الاجتماعية هي أهداف متحركة وتتغير بسرعة نتيجةً لطبيعة المسؤوليات الاجتماعية للمنظمة.

2-11 الآراء حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

تراوحت النظرة للمسؤولية الاجتماعية بين الاهتمام والاهتمام الضعيف واللامبالاة والعداء أحياناً، وهناك اختلاف بالآراء بين الاقتصاديين حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، فهي برأي (Wolf, 2001) أن دور المنظمات ذات الإدارة الجيدة هو كيفية جني الأرباح، وليس إنقاذ الكوكب والبشرية، لذا يجب تجنب ارتكاب خطأ المزج بين هذين الأمرين.

ووفق نظام وقواعد (Friedman, 1970) فإنه يرى أنه ليس هنالك تعريـف محـدد لمقياس مدى المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، ويرى أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هـي انحراف عن نظرية السوق الاقتصادية في التركيز على جمع وتعظيم الأرباح، وإن هنالك فقط مسؤولية واحدة في العمل وهي استخدام المصدر ودمجه بالنشاطات المعدة لزيادة الأرباح وفق نظام وقواعد.

وفي تقرير أعده (Henderson, 2001) ذكر فيه أن المنظمات ليس لها التأثير الكبير على مناصري ومعارضي المسؤولية الاجتماعية، وان على الحكومة اخذ القرار في المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

ويعتقد النقاد بأن معاهدة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمـة المفروضـة علـى السوق تتناقض مع قيم السوق الحر، ولا يسمح للمنظمـات الكبـرى أن تكـون وديـة، وان المديرون مجبرون لجني أكثر للأرباح والأموال وبذل الجهود لتحقيق الربح الـوفير بيـد أن توجيه الجهد للمسؤولية الاجتماعية يكون نحو التضحية بالأرباح مـن اجـل تحقيـق حقـوق الإنسان وحماية البيئة، وحتى لو كانت نظرة المديرين في المنظمات تفيد بأن الرسوخ البيئـي مطلب جوهري، وإن المسؤولية الاجتماعية ضرورية، لكن ذلك لن يكون على حساب ربحيـة المنظمـات، فالمـديرون فـي المنظمـات لا يمكـنهم الـذهاب إلـى أبعـد مـن مرحلـة (التسويق والغـسل الأخـضر) (Green wash) (Corporate Watch, 2001) أي إيهـام المستهلك ظاهرياً بأن الممارسات التسويقية للمنظمة تهتم بالبيئة في حين أن مـضمونها غيـر ذلك.

2-12 القضايا الساخنة في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

يلخص (Baker, 2001) أهم القضايا في عالم المسؤولية الاجتماعية بما يلي:

أ- ازدياد التركيز على مسؤولية المنتج: ومحور الموضوع هنا لا يركز على كيفية معاملة المنظمة لموظفيها وما هي عمليات أنتاجها وطريقة تسويق المنتجات فحسب، بل تتجه لتضمن "المنتج ذاته" واهم القضايا التي احدث ضجة هي الأغذية المعدلة جينيا وأدوية الايدز وحقوق الحيوان والتبغ والقمامة والأغذية الرديئة وإنتاج الأسلحة، وهي قضايا من الصعب تناولها لأن التحدي يكمن في صلب عمل المنظمة حيث لا يوجد مقاييس عالمية من شأنها التفريق بين محاسن المنظمات ومساؤها.

ب- تركيز أكبر على نوعية إدارة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة: وهذا يتم باستيعاب أكبر لتجارب وأبحاث تربط بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، ويزداد التركيز على نوعية إدارة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة أكثر، إذا ما قامت المنظمة بتحمل المسؤولية أم لا، أم مقاييس ونوعية إدارة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة فهي متقاربة حيث إن الإدارة النوعية بأوروبا تعتمد على القيم في سد حاجات المجتمع وأمور العمل، في ظل منهج عمل واضح.

ج- تأثير القائمين على المنظمة: أن اللوبي السياسي لم يعد مترابطا في محتواه الاجتماعي والبيئي، والكثير منه يعمل على إدارة معظم المنظمات، ومع تزايد حركة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والتي أصبحت من صلب عمل المنظمات، فقد ظهرت العديد من الجهات التي تطالب بالشفافية ووضع سياسة مترابطة للمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والتي تناولت موضوع تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية، تبين أن هذا النوع من الدراسات يمتاز بالندرة، حيث تركزت الدراسات على قطاعات أخرى غير قطاع الصناعات الاستخراجية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر، بالإضافة إلى تناول دراسات أخرى لها ارتباط بموضوع مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

3-1 الدراسات العربية

1- دراسة قطيش (2008) بعنوان: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الحوافز الضريبية.

استهدفت هذه الدراسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الحوافز الضريبية ، بلغ حجم عينة المستثمرين الأجانب (85) مستثمر، وفي حين بلغ حجم عينة الموظفين في مؤسسات تشجيع الاستثمار (65) موظف. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن المستثمرين الأجانب يوافقون على أن حوافز الضريبة الدخل وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية كل على حدا والحوافز الضريبية مجتمعه لها علاقة ايجابية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

ب- لا يوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين الإعفاءات والحوافز الضريبية مجتمعه وبين العائد الاجتماعي الناتج عن التشجيع الاستثمار في الأردن.

ج- أظهرت الدراسة بأن متخذي القرار في المنظمات الأجنبية العاملة في الأردن يـــدركون المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية.

د- أظهرت الدراسة قيام المنظمات الأجنبية بتبني محاسبة المــسؤولية الاجتماعيـــة لـــديها، ضمن أنشطتها الاعتيادية، وذلك من خلال تطبيقها المسؤولية الاجتماعية قي مجـــالات: الموارد البشرية، والبيئية، والمجتمع المحلي، ومجال الالتزامات السياسية والاجتماعيـــة، وكذلك من خلال قيامها بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

2- دراسة العليمات (2007) بعنوان: "العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاســبي لتكـــاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لـــشركات الـــصناعة البتروكيماويـــة المـــساهمة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأييد المنتسبين في منظمـــات الـــصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية للعوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لتكاليف المـــسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركاتهم والإفصاح عن ذلك محاســـبيا وبيـــان تـــأثير طبيعـــة الأنشطة الاجتماعية ومدى أهمية هذه العوامل في تحقيق إفصاح عادل وشامل. وقد ظهـــرت نتائج الدراسة ما يلي:

أ- تسهم منظمة الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية وبدرجة مرتفعة في العديد مـــن المجالات الاجتماعية مثل الإفصاح عن تكاليف توفير شروط السلامة العامة لديها والتأمين الصحي للعاملين وتخفيض التلوث والتخلص منه بطريقة آمنه.

ب- عدم اتفاق المستجيبين في شركات الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنيـــة لأهميـــة عمل مخصصات مالية للأمور الاجتماعية الطارئة.

ج- تؤثر طبيعة الأنشطة الاجتماعية للمنشات البتروكيماوية الأردنية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بالمجالات الآتية: في القوانين والأنظمة الاجتماعية ومجال خدمة المجتمع المحلي والبيئة ومجال العاملين وجودة المنتج وخدمة المستهلك.

3- دراسة جربوع (2007) بعنوان: مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في المنظمات بقطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تحديد معنى واضح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من المنظمات والمؤسسات مختصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة ، والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، واقتراح نموج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المنظمات في الدول النامية بما فيها دولة فلسطين.

ومن نتائج هذه الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية الفلسطينية وان الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم من حيث مساءلة المنظمات عن الالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحقها وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها ولها آثار اجتماعية.

4- دراسة السعايدة (2005). بعنوان الإفصاح الاجتماعي لدى المنظمات المساهمة العامة في بعض الأقطار العربية: دراسة مقارنه بين الأردن والبحرين والكويت.

هدف الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية لشركت المساهمة العامة البحرينية والكويتية والأردنية، ومحاولة ربط هذا المستوى من الإفصاح مع بعض الخصائص النوعية لهذه المنظمات ودلت أهم نتائج الدراسة على أن حجم

المنظمة وربحيتها هما عاملين هامين ومستقرين في التنبؤ بمستوى الإفصاح الاجتماعي للمنظمة ، في حين أن عمر المنظمات ونوع صناعتها ومدى مصداقيتها لم تكن عوامل ثابتة في التنبؤ، أما بالنسبة لتأثير الحكومة على مستوى الإفصاح الاجتماعي للمنظمة فقد وجد أن فعاليته تكون اكبر عندما تكون على شكل متطلبات إفصاح قانونية أكثر من مجرد مساهمة الحكومة في رأس مال المنظمة.

5- دراسة احمد (2005) بعنوان: نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي.

استهدفت هذه الدراسة بشكل رئيس اقتراح نموذج مناسب لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية- على وجه الخصوص- والإفصاح عنه للجهات المعينة، مع تطبيق النموذج المقترح على منظمة الاسمنت الأردنية المساهمة العامة.

أما النتائج التي تمخضت عنها الدراسة فمن أهمها اقتراح مفهوم أكثر دقة لكل من المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية بعد الفصل التام بينهما لاختلاف الكثير من خصائصهما، مع بيان أهداف ومجالات كل منهما، وتوضيح حقيقة أن مجالات الأداء الاجتماعي قد تزداد مستقبلاً وفقا لمعياري الأهمية والجهة الضاغطة. كما توصلت الدراسة إلى أن المنظمات تضطلع بالعديد من النشاطات البيئية والاجتماعية، وأن الأولويات التي تعطيها المنظمة لتلك النشاطات وفقا لمجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية المقترحة من الباحث هي بالترتيب: العاملون، والعملاء، والمجتمع بصفه عامة، والمحافظة على البيئة من التلوث، والفقراء والمساكين، وإزالة التلوث الحاصل.

6- دراسة هاشم (2004) بعنوان: "تأثير عناصر المسؤولية الاجتماعية المؤسسية على حقوق المستهلك الأردني" (دراسة على قطاع صناعة السلع الغذائية المغلفة)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير عناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على حقوق المستهلك الأردني، وذلك عبر إجراء دراسة على مديري التسويق في شركات صناعة المنتجات الغذائية المعبأة المتواجدة في مدينة سحاب الصناعية.

تكونت عينة الدراسة من (30) مديرا ، وقد تم تصميم استبانة خاصة بموضوع الدراسة اشتملت على قسمين: تناول القسم الأول منها الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمدير التسويق (الجنس والعمر والتحصيل العلمي والحالة الاجتماعية والمسمى الوظيفي والدخل)، فيما تناول القسم الثاني خمسة أبعاد موزعة على 31 فقرة من شأنها قياس مدى التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه حقوق المستهلك.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في وجود التزام لدى شركات قطاع الصناعات الغذائية تجاه جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمسوق (المنتج الغذائي، غلاف المنتج الغذائي، الإعلان والترويج، والأسعار) وعلى الرغم من وجود علاقات ذات دلائل إحصائية بين المنتج الغذائي وحقوق المستهلك، كذلك بين غلاف المنتج وحقوق المستهلك، وبين (الإعلان والترويج) وحقوق المستهلك، إلا انه لم يتم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلائل إحصائية بين السعر وحقوق المستهلك.

7- دراسة الخداش (2004) بعنوان: الإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية والبيئية دراسة مقارنة للمنظمات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

تبحث الدراسة في أنماط الإفصاح عن النشاطات البيئية والاجتماعية في المنظمات المساهمة العامة الأردنية، وقد استخدم تحليل المحتوى لقياس مدى الإفصاح المادي والنوعي الكتابي في مجالات الموارد البشرية والبيئية والاجتماعية، وقد تم فحص العلاقة بين عدد من خصائص المنظمة والمستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي إحصائيا، وأظهرت نتائج الدراسة

أن 74% من المنظمات العينة كان لديها إفصاح عن نشاطاتها البيئية والاجتماعية، كما بينت النتائج أيضا وجود علاقات ذات دلاله إحصائية بين حجم المنظمة والمخاطر الإدارية من جهة ومستوى الإفصاح عن النشاطات البيئية والاجتماعية من جهة أخرى، وفي المقابل أظهرت النتائج عدم وجود علاقة دلاله إحصائية بين مستوى الانجاز المالي للمنظمة ومستوى الإفصاح عن النشاطات البيئية والاجتماعية.

8- دراسة (بامزاحم، 2003) بعنوان: اثر الإفصاح المحاسبي البيئي على قرارات الاستثمار في المنظمات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار اثر الإفصاح المحاسبي البيئي للمنظمات المساهمة العامة الأردنية التي تتداول أسهمها في سوق عمان المالي على قرارات الاستثمار من خلال التعرف على أهمية المعلومات التي يوفره الإفصاح الاجتماعي البيئي في المنظمات المساهمة باتخاذ القرارات الاستثمار.

وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

أ- أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفصاحاً مرضيا.

ب- أن مما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفصاحاً نوعيا ووصفيا.

ج- مازال الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي يحتاج إلى كثير من التطوير.

9- دراسة (بزماوي، 2003): بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت السورية.

هدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المحاسبة الاجتماعية وأهميتها في سوريا، ودراسة أساليب قياس التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي واقتراح أسلوب لها ودراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية ومحاولة تطويرها.

ومن نتائج هذه الدراسة، تغير النظرة التقليدية لوظيفة المحاسبة من تعظيم الأرباح إلى تحقيق مستوى مرض من الرفاهية الاجتماعية، وبينـت أن الدراسـات المتعلقـة بالمحاسـبة الاجتماعية قليلة جدا في سوريا، وأكدت إن للمحاسبة الاجتماعيـة دور كبيـر فـي حمايـة المجتمع.

10- دراسة (الحمادين، 2002): بعنوان: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية فـي المؤسـسات الفندقية الأردنية، دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مـدى إدراك وفهـم متخـذي القـرارات فـي المؤسسات الفندقية الأردنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبيان مدى قيام المؤسسات الفندقيـة بتبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، وأظهرت الدراسة بأن متخذي القرارات فـي الفنادق الأردنية على إدراك واسع في هذا المفهوم من خلال الأنشطة الاعتيادية.

11- دراسة جيجان وإسماعيل (1998) بعنوان: "دور المراجعة الاجتماعية في الحـد مـن التلوث".

إن هذه الدراسة تحاول توضيح دور التدقيق الاجتماعي وأهميته لحماية البيئة وذلك من خـلال مناقشة نقطتين أساسيتين هما:

أ- دور المدقق في الرقابة على حماية البيئة.

ب- متطلبات تنفيذ التدقيق عن حماية البيئة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أمكانية الإفصاح والقياس المحاسبي لأثار التلوث البيئي في السجلات والدفاتر المحاسبية تمهيدا للقيام بإجراءات التدقيق اللازمة للتأكد من سلامة التسجيل ومدى التزام الوحدة الاقتصادية لمسؤوليتها اللازمة للحد من التلوث وهذا يمثـل جانبـا مـن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة نحو جمهورها وبيئتها المحيطة.

12- دراسة عليان (1994) بعنوان: "واقع المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي دراسة (تطبيقية)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، من خلال رصد ممارسة المنظمات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ذات العلاقة بالمجتمع والعاملين في هذه الشركات، بالإضافة إلى فلسفة إدارة المنظمات نحو ممارسة المسؤولية الاجتماعية، بغية التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية ومستوى أدائها.

وقد استخدمت الدراسة استبانة تحوي ثلاث مجموعات من الأسئلة، تتعلق ببعض المعلومات العامة عن المنظمة المستجيبة، وأخرى تتعلق بممارسة المنظمة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة العبارات المستخدمة في تحديد فلسفة الإدارة تجاه المسؤولية الاجتماعية، وتم توزيع قائمة الاستبانة على جميع المنظمات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي حسب دليل سوق عمان لعام 1991 والبالغ عددها 112 شركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي تساهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، من خلال ممارسة خدمة المجتمع، وتقديم مزايا إضافية للعاملين فيها دون وجود فلسفة واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية.

3-2 الدراسات الأجنبية

1- دراســـة (Muljono, 2008) بعنـــوان: " Social Audit and its Relevance to Audit the Social Performance of the Organization"، "التـــدقيق الاجتمـــاعي وملائمته لتدقيق الأداء الاجتماعي في المنظمات".

ركزت هذه الدراسة على التدقيق الاجتمـــاعي وأهميتـــه فـــي التـــدقيق علـــى الأداء الاجتماعي للشركات، على اعتبار أن التدقيق الاجتماعي هو عبارة عن عملية تمكن الـــشركة من تقييم أداءها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بالإضافة إلى التأكـــد مـــن تحقيـــق الـــشركة لأهدافها المحددة مسبقاً.

اعتمدت الدراسة على وسيلة المقابلة حيث تم مقابلة (103) مدقق حسابات داخلي فـــي (25) شركة صناعية أمريكية حيث توصلت الدراسة إلى أنه يوجـــد أثـــر إيجـــابي للتـــدقيق الاجتماعي على تعزيز قدرة الشركة على تحقيق الأهداف غير المالية للمنظمـــة مـــن خـــلال الرقابة المنتظمة للأداء.

2- دراســـة (Zhang & Gao, 2006) بعنـــوان: " Stakeholder Engagement, Social Auditing and Corporate Sustainability"، "إشراك أصـــحاب الأســـهم: التدقيق الاجتماعي واستمرارية الشركة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق التدقيق الاجتماعي، كأداة لإشراك أصحاب الأسهم في تقييم أداء المنظمة، واعتمدت على مراجعة الأدبيات السابقة التـــي كتبـــت حـــول الموضوع، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك اثر إيجابي دال للتدقيق الاجتماعي علـــى أداء الشركة المالي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأن أصحاب المصالح لهم دور هام وفعال في

تحديد كيفية تحسين أداء الشركة وركزت الدراسة أيضاً على أهمية مفهوم التدقيق الاجتماعي وممارسته في قطاع الشركات.

3- دراسة (Gundlach & Bradford, 2003) بعنوان: "Safeguarding Against the Diversion of Harmful Products"، "الحماية من المنتجات الضارة".

أكدت هذه الدراسة على الحاجة إلى إطار نظري يعمل كنموذج لممارسات مصنعي المنتجات التي قد تسبب الضرر أو التي تستخدم لتؤدي إلى ضرر، وبمعنى آخر هناك حاجة ملحة لإيجاد إطار نظري يمكن استخدامه كعدسة تقيم من خلالها مدى مسؤولية المنظمات في توزيعها لمنتجاتها.

وخلاصة دراستهما أنها تعد بمثابة إطار حاسم ضد انتشار سوء استخدام السلع التي قد تسبب الضرر أو التي يمكن استخدامها لإحداث الضرر، ويشكل هذا الإطار وسطاً بين البنية التحتية لقنوات التوزيع وإدارة العلاقات والأنظمة المعلوماتية المستخدمة لتفعيل التنسيق بين المصنع والموزع.

4- دراسة (Maignan & Ferrell, 2003) بعنوان: "Stakeholders Orientation-Implementing Corporate Social Responsibility"، "توجه أصحاب الأسهم نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المنظمة".

اهتمت هذه الدراسة بكيفية تفعيل دور التفكير والممارسات التسويقية في تعزيز التبني المنظم لفكرة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة. ركزت الأبحاث التسويقية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركة بشكل أساسي على تقييم تأثير بوادر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على منافع تسويقية تحديداً بين المستهلكين، وقلما كتب عن البرامج الفعلية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة من منظور المنظمة، وعن دور المسوق في عملية التطبيق. وقد شملت هذه الدراسة

كلاً من وجهة نظر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة الاسمية Normative ووجهة نظر أصحاب الأسهم Stakeholders.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تكامل النظرة الاسمية ونظرة أصحاب الأسهم من أجل تطبيق منظم لممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، حيث تتبنى عادات وقيم تبين أي التصرفات هي المقبولة، آخذين بعين الاعتبار اختلاف أصحاب ذوي العلاقة. وكذلك الاستمرار في جمع المعلومات عن توقعات أصحاب ذوي العلاقة وبنفس الوقت التجاوب مع هذه المعلومات.

5- دراسة (Stinchcombe, 1995) بعنوان: "Social Structure and Organizations"، "الهيكل الاجتماعي والمنظمات".

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لتفحص العلاقة بين المنظمة والظروف البيئية التي يجب عليها التكيف معها في مختلف مراحل التطور الاجتماعي. وقد وجدت الدراسة أن المنظمات تنمو ويزيد عددها في المجتمعات المتحضرة، التي اعتادت التغيرات السياسية، والتي تتميز بحياة اجتماعية نشطة ومشاركة فعالة من قبل المجتمع.

فلدى التوصل إلى مستوى مقبول من التطور الاجتماعي يصبح الجو مهيئاً لنشوء منظمات وصناعات متطورة، عند هذه النقطة فإن على المنظمات أن تنقل العلاقة إلى الطرف الثاني عن طريق الإسهام في زيادة تطور المجتمع، فكلما زاد تطور المجتمع كلما استفادت المنظمات من ذلك وأصبحت إمكانية التوسع ونشوء منظمات جديدة أكثر احتمالاً. أما عدم مشاركة المنظمات في تطوير المجتمع سيؤدي إلى جمود المجتمع وبالتالي انحدار المنظمات.

لقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. أشارت نتائج المسح المكتبي لأدبيات الدراسات قلة وجود دراسات تبحث بشكل مباشر بالمسؤولية الاجتماعية لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن.

2. تميز نموذج الدراسة عن الدراسات السابقة بأنه ركز على إدراك العاملين للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة وبشكلٍ شامل.

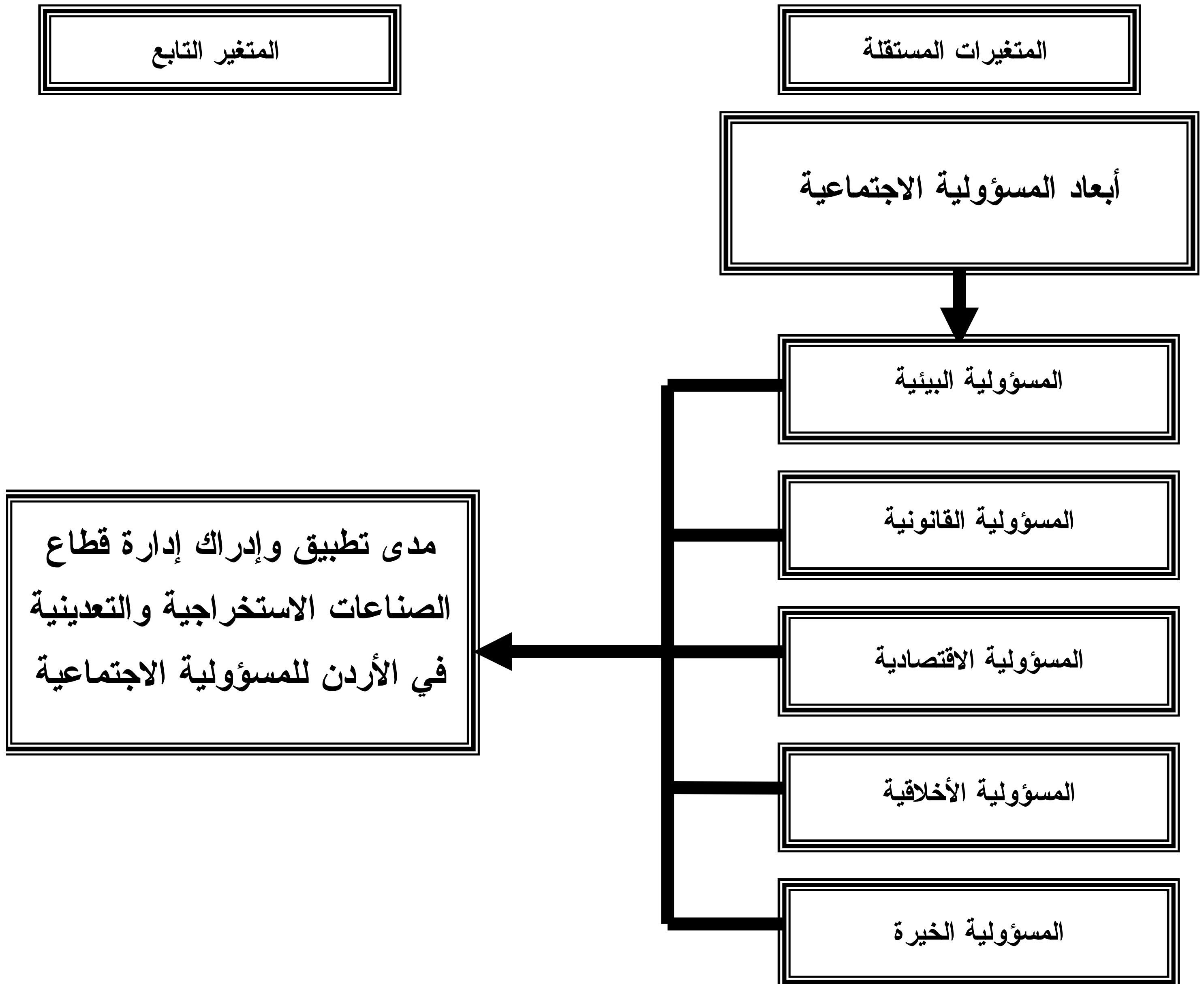
الفصل الرابع

منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل وصفاً لنموذج الدراسة موضحاً العلاقة بين متغيرات الدراسة، المستقلة والمتغير التابع، إضافة إلى عرض لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة التي تم استخدامها وكيفية تصميمها والأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وكيفية التأكد من صدق أداة الدراسة وكيفية حساب ثبات الأداة.

وقد اعتمد نموذج الدراسة على (Carroll & Buchholtz, 2002)، والذي يحتوي على أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعي، هي: القانوني، والاقتصادي، والأخلاقي، والخير. وبما أن العامل البيئي الدولي قد أصبح من العوامل الأساسية التي يهتم بها العالم اليوم، فقد تم إضافة البعد البيئي من قبل الباحث كأحد عوامل المتغيرات المستقلة.

4 - 1 نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على:

Carroll, Archie, B & Buchholtz, Ann, K. (2002). **Business and Society,** Thomson Co. Ltd.

4-2 قياس المتغيرات

تضمنت هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- **المتغيرات المستقلة**: وتتمثل هذه المتغيرات بأبعاد المسؤولية الاجتماعية. ويتم قياس هـذه المتغيرات بفقرات استبانة الدراسة من (1-36).

وتشتمل هذه الأبعاد على ما يأتي:

(1) بعد المسؤولية البيئي. ويتم قياس هذا المتغير بفقرات استبانة الدراسة من (1-7).

(2) بعد المسؤولية القانوني. ويتم قياس هذا المتغير بفقرات استبانة الدراسة من (8-14).

(3) بعد المسؤولية الاقتصادي. ويتم قياس هذا المتغير بفقرات استبانة الدراسة من (15-21).

(4) بعد المسؤولية الأخلاقي. ويتم قياس هذا المتغير بفقرات استبانة الدراسة من (22-29).

(5) بعد المسؤولية الخيرة. ويتم قياس هذا المتغير بفقرات استبانة الدراسة من (30-36).

ب- **المتغير التابع**: ويتمثل هذا المتغير بمدى تطبيق وإدراك إدارات قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية فيالأردن للمسؤولية الاجتماعية. ويتم قياس هذا المتغير بفقرات استبانة الدراسة من (37-46).

4-3 فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها، ولتحقيق أهداف الدراسة وأهميتها، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أ- **الفرضية الرئيسية الأولى**: يوجد إدراك إيجابي لدى العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن بشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

ب- **الفرضية الرئيسية الثانية**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الرئيسة التالية: (بعد المسؤولية البيئي، بعد المسؤولية القانوني، بعد

المسؤولية الاقتصادي، بعد المسؤولية الأخلاقي، بعد المسؤولية الخيرة) على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

(1) **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المسؤولية البيئي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

(2) **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المسؤولية القانوني على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

(3) **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المسؤولية الاقتصادي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

(4) **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المسؤولية الأخلاقي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

(5) الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

4-4 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من (7) منظمات تعمل في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية، والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي. حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من (3) منظمات، شملت الموظفين من الفئة العليا والوسطى في هذه المنظمات، والبالغ عددهم (220) عامل. والجدول رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة.

الجدول (3)

توزيع مجتمع الدراسة وعينتها

الرقم	اسم المنظمة	عدد العاملين	عدد أفراد العينة
1	مناجم الفوسفات الأردنية	**4100**	**85**
2	البوتاس العربية	**2700**	**75**
3	لافارج الاسمنت الأردنية	**1240**	**60**
4	الوطنية للألمنيوم	**102**	-
5	الزيت الصخري	**136**	-
6	الصوف الصخري	**120**	-
7	حديد الأردن	**95**	-
	المجموع	**8493**	**220**

4-5 أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات اللازمة على قسمين، الأول ميداني، وتم من خلال أسلوب المقابلات للحصول على المعلومات من الجهات المعنية، والثان نظري، وذلك من خلال نوعين رئيسيين من البيانات وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية، حيث تم إجراء المسح المكتبي والحاسوبي للاستفادة من الكتب والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العلمية من أجل بناء الإطار النظري للدراسة، ثم تطوير استبانه تقيس متغيرات الدراسة، وتشمل مجموعة من الأسئلة، وقد تم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاختبار صحة الفرضيات، واستخلاص النتائج التي تحقق أهداف الدراسة وتجيب على أسئلتها.

4-6 أداة الدراسة

لغايات الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة تحتوي على عدد من الأسئلة، وتألفت الاستبانة من قسمين، يتناول القسم الأول منها أسئلة تقيس أبعاد المسؤولية الاجتماعية في

شركات الصناعات الاستخراجية، في حين تضمن القسم الثاني أسئلة تقيس مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في شركات الصناعات الاستخراجية.

4-7 الصدق والثبات:

للتأكد من صدق الاستبانة وصلاحيتها، تم عرضها على ست محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الإدارة وتم الأخذ بملاحظاتهم وتوصياتهم وإدخال التعديلات على فقرات الاستبانة. وتم احتساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتم استخدام عامل الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث بلغت قيمة الثبات للاستبانة ككل (0.85)، وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول وهو (0.60).

4-8 نسبة الاستجابة:

تم توزيع (220) استبانة على أفراد عينة الدراسة، تم استرداد (194) استبانة منها، ولم يرد على (26) استبانة، وتم استبعاد (18) استبانة لعدم صلاحيتها لعملية التحليل الإحصائي، وذلك لعدم اكتمال البيانات، وبهذا يكون عدد الاستبانات التي دخلت عملية التحليل الإحصائي (176) استبانة، وبنسبة (80%) من عدد الاستبانات الموزعة.

4-9 أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بعض أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل لوصف خصائص العينة ووصف البيانات واختبار الفرضيات، وذلك كما يلي:

أ- المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والتوزيعات التكرارية، والانحرافات المعيارية، لوصف خصائص العينة والبيانات، وذلك بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة.

ب- استخدام معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) بإيجاد قيمة (F) المحسوبة ومقارنتها بقيمة (F) الجد ولية.

ج- استخدام صيغة الارتباط بيرسون (R) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

د- اختبار درجة المصداقية ألفا (Reliability Analysis Alpha) لقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات أعمال القطاع الخاص في الأردن، حيث تم إجراء هذه الدراسة على (3) منظمات من قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لهذا الغرض، وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة. ثم تم تحليل بيانات الدراسة واستخراج النتائج.

1-5 عرض بيانات الدراسة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وذلك للإجابة على فقرات الاستبانة بناء على القيم التالية: موافق بشدة (5) نقاط، موافق (4) نقاط، محايد (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة (1) نقطة، وبذلك يتضح لنا أن الفئات:

- أقل من (2.33) منخفض.
- من (2.34-3.67) متوسط.
- (3.67) فأكثر، مرتفع. [1]

---

[1] تم احتساب هذه الفئات من المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

وتمت إضافة ذلك إلى نهاية كل فئة.

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة، وكما يأتي:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال بعد المسؤولية البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تطبق المنظمة إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالحفاظ على البيئة.	4,75	0,58	1
2	تقوم المنظمة بالمراقبة الدورية للحد من التلوث الحاصل في الماء والهواء والتربة.	4,07	0,93	5
3	توفر المنظمة ميزانية كافية لتغطية أنشطة البحث والتطوير التي تخدم البيئة في المجتمع المحلي.	4,19	0,82	4
4	توجد قدرة لدى الإدارة في المنظمة على التعامل مع المخلفات والنفايات التي تضر بالبيئة من خلال معالجتها.	4,33	0,79	3
5	تستخدم المنظمة الأدوات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة النظيفة بما يخدم المجتمع المحلي.	2,68	0,61	6
6	تتعاون المنظمة مع الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بما يساعد على الحد من التلوث البيئي.	2,61	0,41	7
7	تحتفظ المنظمة بسجلات حول التلوث البيئي وتتعامل بجدية مع الشكاوى المتعلقة بالبيئة.	4,83	0,84	2
المتوسط الكلي		3.85	0.71	-

يتضح من هذا الجدول (4) أن الفقرة (1) (تطبق المنظمة إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالحفاظ على البيئة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.75) وانحراف معياري (0.58) كما جاءت الفقرة (7) (تحتفظ المنظمة بسجلات حول التلوث البيئي وتتعامل بجدية

مع الشكاوى المتعلقة بالبيئة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.38) وانحـــراف معيـــاري (0.84).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن مراعاة القوانين والتشريعات التي تم وضعها من قبـــل الحكومة يؤدي إلى التقليل من التلوث وبالتالي الحفاظ على البيئة وخدمة المجتمع المحلي، كما أن وجود سجلات تحتفظ بها المنظمات يساهم في قدرة المنظمة على إيجاد الحلول للمـــشكلات التي تتعرض لها خلال فترة زمنية معينة، وبشكل يسمح لتلك المنظمة بتطوير عمله وتحقيق الانجازات المطلوبة في المجتمع الذي توجد فيه.

كما جاءت الفقرة (6) (تتعاون المنظمة مع الهيئات والمؤسسات المحليـــة والإقليميـــة والدولية بما يساعد على الحد من التلوث البيئي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حـــسابي (2.61) وانحراف معياري (0.41).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات لا تعمد إلى إقامة جسور تعاون بينها وبين الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، بحيث أظهرت الفقرة (6) بأن التعـــاون مـــع هذه المنظمات كان في الترتيب السابع، وكذلك استخدام المعدات والتكنولوجيا الحديثة، حيـــث جاءت الفقرة (5) بالمرتبة قبل الأخيرة، وهذا يتطلب من هذه المنظمات أن تجدد ما لديها مـــن معدات وآلات متقادمة، وخاصة فلاتر المداخن، وتقليل انبعاث الغبار وإيجاد تكنولوجيا حديثـــة تقيس انبعاث الغازات والغبار، وكذلك تجديد الآلات الطاحنة للمواد الخام، إضافة إلى عمليـــة تأهيل المحاجر من حيث تسوية الأرض والقيام بعمليات التخضير بأشجار قابلة للنمو في ظـــل الظروف البيئية المحيطة بها، كما تحتاج إلى وحدات قياس دقيقة للمحافظة على نقـــاء الميـــاه الجوفية، وبالتالي فإن المنظمات يجب أن تخضع للمحاسبة البيئية من حيـــث تـــأمين الوقايـــة للمجتمع المحلي، والعاملين من التلوث، ويتم ذلك من خلال وجود دائرة للإدارة البيئية في كل

منظمة، وتخصيص لها الموارد الكافية، لكي تستطيع قياس التلوث البيئي ضمن منطقتها في كل ما يتعلق بالانبعاثات الكيماوية، وذلك للحد من تأثيرها على الإنسان والتربة والهواء والمياه، كذلك يجب وضع البرامج التثقيفية للعمال والمجتمع المحلي، وأن تفصح هذه المنظمات في نهاية كل عام ضمن تقرير بيئي سنوي عن المسوحات والقضايا البيئية بكل شفافية ووضوح، ومن هنا فإن هذه المنظمات يجب عليها أن تحاول إقامة مثل هذا التعاون بينها وبين المنظمات المحلية والدولية للمساهمة في منع التلوث لان ذلك هو سر نجاح وبقاء تلك المنظمات.

وعند مراجعة التقارير المالية السنوية للشركات ما بين عام (2004) إلى (2008)، فلم يظهر في أي منها تقارير مفصلة محاسبياً عن ما تقدمه هذه المنظمات بشأن البيئة، وتقتصر التقارير على مواضيع إنشائية تتناول معايير الجودة وعقد برامج توعية بيئية للعاملين والمجتمع المحلي وإجراء دراسات حول الأثر البيئي على المناطق الزراعية المحيطة بالمنظمات، وتلوث المياه الجوفية واستعمال الغاز الطبيعي بدل الوقود الثقيل كما لم يرد أي رصد مالي مفصل لمعالجة القضايا البيئية.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال بعد المسؤولية القانونية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
8	تتبنى المنظمة قوانين وتشريعات صارمة لمنع الأضرار البيئية وتعريف العاملين في المنظمة حول تلك القوانين والتشريعات.	3,91	0,89	1
9	تخصص المنظمة (1%) من أرباحها للبحث العلمي بما يتفق مع المادة (188) من قانون الشركات.	3.73	0.82	4
10	تنفذ المنظمة قوانين الإعفاء الضريبي بما يخدم المجتمع.	2.61	0.44	7
11	تحترم المنظمة حقوق العاملين بما يتفق مع قوانين العمل وحقوق الإنسان للحد من الضرر الأدبي والنفسي الذي قد يصيبهم نتيجة العمل.	3.73	0.80	5
12	تطبق المنظمة مبدأ الشفافية في التدقيق المحاسبي بما يخدم كافة الأطراف.	2.91	0.73	6
13	تدعم المنظمة صناديق الادخار المختلفة للعاملين وفق قوانين وتشريعات خاصة.	3.77	0.85	3
14	توجد حاجة لتقليل إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون العمال.	3.81	0.86	2
	المتوسط الكلي	3.49	0.77	-

يتضح من الجدول (5) أن الفقرة (8) (تتبنى المنظمة قوانين وتشريعات صارمة لمنع الأضرار البيئية وتعريف العاملين في المنظمة حول تلك القوانين والتشريعات) جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.89). ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات وفي إطار الجهود الرامية للحفاظ على البيئة من خلال الحد من التلوث تتبنى التشريعات والقوانين الصارمة، وتجعل هذه القوانين والتشريعات قيد التنفيذ، وذلك لأن مخالفة

القوانين ستؤدي إلى خسائر كبيرة للمنظمة سواء على الصعيد المادي أو على صعيد المجتمع المحلي، وتدرك المنظمات أن سر تقدمها ونجاحها هو تبني التشريعات والقوانين الصارمة. أما على صعيد البيئة الداخلية فإنه يجب تبني برامج تدريبية للموظفين على استخدام معدات السلامة العامة لتهيئة الظروف الصحية على مستوى عالٍ، وذلك حفاظاً على الموظفين وسلامتهم من مختلف المخاطر، خاصة أنه هؤلاء العاملين يتعرضون يومياً أثناء عملهم إلى مختلف أشكال التلوث البيئي إضافة إلى مخاطر العمل الأخرى الذي يفرضها العمل في المناجم، وبالتالي فإن أي مخالفات ستؤدي بالمنظمة إلى خسائر مادية كبيرة، وذلك من خلال ما تدفعه من مبالغ للمعالجات الطبية والتعويضات.

كما جاءت الفقرة (14) (توجد حاجة لتقليل إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون العمال) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.81)، وانحراف معياري (0.86). فقد زادت مطالب العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية، وخاصة مع تحقيق هذه المنظمات لأرباح كبيرة، حيث يرى العاملين أن العنصر البشري هو الأساس في تحقيق هذا العائد الكبير للمنظمة، باعتبارهم قوة الإنتاج الرئيسية، والذين بفضلهم تم تحقيق هذا العائد الكبير للمنظمة. فبالإضافة إلى المطالبة بتعديل الأجور والمرتبات فإنهم يطالبون بالرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم والسكن الوظيفي، ومكافآت الإنتاج، والمطالبة بالمشاركة في القرارات التي تهم العاملين، وفي حالة عدم الاستجابة لهذه المطالبات، فإن العمال يقومون بالضغط من خلال إضرابات العمل، وفي هذه الحالة فإن الدولة تتدخل لفض هذه الإضرابات والتي تصب بالتالي لصالح المنظمة على حساب العائد الاجتماعي.

كما جاءت الفقرة (10) (تنفذ المنظمة قوانين الإعفاء الضريبي بما يخدم المجتمع) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري (0.44).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات العاملة لا تعمل على توجيه قوانين الإعفاء الضريبي بما يخدم المجتمع دائماً، حيث أنها بإدارتها الأجنبية الحالية تدرك مزايا الاستثمار في الأردن، كما أنها تدرك بشكل واضح المفهوم القيمي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، ولكن هذه المنظمات تحرص أكثر على الاستفادة من قوانين الإعفاء الضريبي بما يخدم مصلحتها أولاً. وبالتالي فإن هذا سينعكس سلباً على إيرادات الخزينة، ولا يطور المجتمعات المحلية.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال بعد المسؤولية الاقتصادية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
15	تركز المنظمة على تعظيم الربح كعامل رئيسي مع اعتبار المنظمة ككيان اقتصادي فقط.	4.00	0.84	1
16	تمول المنظمة قروضاً صغيرة للفئات الأقل حظاً في المجتمع المحلي لعمل مشاريع تمكنهم من العيش الكريم.	2.89	0.66	6
17	تستخدم المنظمة التكنولوجيا بشكل واسع دون أن يمس ذلك بالمجتمع.	3.81	0.89	3
18	تعتبر المساهمات الاجتماعية في المنظمة نواتج عرضية ومشتقة من تعظيم الربح.	3.93	0.87	2
19	تستخدم المنظمة عناصر الجودة المختلفة في تحسين نوعية المنتج للمستهلك.	3.68	0.76	4
20	يؤخذ بعين الاعتبار المصداقية والشفافية والقدرة عند قيام المنظمة بأعمالها المختلفة.	3.57	0.81	5
21	تستطيع المنظمة تجاوز الأزمات الاقتصادية التي تمر بها من خلال تبني عدد من السياسات لتحقيق لذلك.	2.79	0.51	7
	المتوسط الكلي	3.52	0.76	-

يتضح من الجدول (6) أن الفقرة (15) (تركز المنظمة على تعظيم الربح كعامل رئيسي مع اعتبار المنظمة ككيان اقتصادي فقط) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.84). كما جاءت الفقرة (18) (تعتبر المساهمات الاجتماعية في المنظمة نواتج عرضية ومشتقة من تعظيم الربح) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.87).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات تعتمد في إطار عملها على تفعيل عناصر الجودة وذلك من اجل تحسين المنتجات المقدمة للمستهلك والوصول إلى مرتبة اقتصادية ومالية مرتفعة بينها وبين المنظمات الأخرى، وتسعى إلى تعظيم الربح كعامل أساسي لخدمة الملاك، وتقدم المنظمة مساهمات اجتماعية حسب نسبة الأرباح التي تحققها، وليس هناك موازنة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية. ويتضح، من الملحق (2) –معلومات عامة حول الشركات الاستخراجية عينة الدراسة- أن المنظمات تمتلك نسبة عالية من الأسهم، وهي لشركات متعددة الجنسيات، وإداراتها الرئيسية في البلد الأم في كل من فرنسا وكندا وبروناي. وهذه المنظمات تستغل الثروة الوطنية المتمثلة بالبوتاس والفوسفات والإسمنت وبأسعار رخيصة، فقد حققت في العام (2008) أرباح كبيرة وصلت إلى ثلاثة أضعاف رأس المال الذي دفعته هذه الشركات لشراء مساهماتها، إضافة إلى تمتع هذه المنظمات ببيئة عمل اقتصادية وسياسية مستقرة ودون مخاطر تذكر. كما أنها تستخدم الموجودات الوطنية من البنية الأساسية التي أرساها القطاع العام والمتمثلة في بناء الصناعات التي يستخدمها، والطرق والمطارات والموانئ واستغلال المياه الجوفية والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها. إن على منظمات الأعمال هذه، العمل على توطيد علاقاتها مع البيئة الاجتماعية التي تعمل بها، من خلال تعزيز الثقة والتي تتمثل برصد الموازنات السنوية من الأرباح التي تحصدها لتنمية

المجتمع المحلي وتلمس احتياجاته ضمن أولويات، ومنها على سبيل المثال؛ الفقر والبطالة، وتحسين ظروف البنية التحتية لترتقي بنوعية الحياة وتقديم الدعم بكافة أشكاله لمؤسسات المجتمع المدني، خاصة التي تهتم بشؤون المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب وتبني أي قضية تعتبر أساسية في مجتمعاتنا المحلية. وإن هذه المشاركة من المنظمات ستدعم الثقة بها، إضافة إلى النظرة الإيجابية التي ستقابل بها، وإن رضا المجتمع والثقة بالمنظمة سيضمن لها استثمار مستقبلي على المدى البعيد، وإن التركيز على المردود المادي الآني لن يخدم مصالح المنظمة.

كما جاءت الفقرة (21) (تستطيع المنظمة تجاوز اللازمات الاقتصادية التي تمر بها من خلال تبني عدد من السياسات لتحقيق ذلك) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.79)، وانحراف معياري (0.51).

ويمكن تفسير ذلك بأن المنظمات لا تمتثل إلى مبادئ المساءلة ومعايير الشفافية والإفصاح المالي في قراراتها ونشاطاتها، وإن هناك تعتيم على أصحاب المصالح من خلال حجب أو تأخير المعلومات والتقارير والقوائم المالية لفترات حرجة، والهدف من ذلك هي خدمة المصلحة الاقتصادية للمنظمة والمحافظة على مركزها المالي، خاصة إذا كانت المؤشرات المالية سلبية، ويثبت ذلك أن تراجع سعر سهم شركة البوتاس والفوسفات والإسمنت إلى ثلث قيمته خلال الثلاث أشهر الأخيرة لعام (2008) كان سبباً رئيسياً في إلحاق الضرر بالمستثمرين في أسهم هذه الشركات، ويأتي ذلك من خلال عدم إفصاحها عن مبيعاتها وقلة الطلب على المنتجات، مما انعكس سلباً على مدخرات المساهمين وانخفاض توزيع الأرباح وتجميد الرواتب والحوافز للموظفين.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال بعد المسؤولية الأخلاقية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
22	يوجد تصور واضح لدى متخذ القرار في المنظمة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية.	3.71	0.77	5
23	تتطلب الالتزامات الأخلاقية حالة من التوازن بين اهتمام المنظمة بزيادة الأرباح وتوسع الاستثمار على حساب العديد من المتطلبات الأساسية للعاملين والمجتمع.	2.61	0.61	7
24	توجد في المنظمة قيم أخلاقية تتدرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف ومراعاة حقوق المرأة.	2.43	0.51	8
25	تعتمد المنظمة على سلسلة من الإجراءات المتخذة بحق العمال المخالفين للأنظمة والتعليمات.	3.78	0.85	3
26	يحرص قطاع الصناعات الاستخراجية على احترام العادات والتقاليد في المجتمع.	3.77	0.80	4
27	تشارك المنظمة في حملات التوعية الوطنية الهامة وقضايا المجتمع كالفقر والبطالة والجريمة والمخدرات.	2.51	0.63	6
28	تطبق المنظمة مبدأ الرقابة الذاتية في جميع المستويات الإدارية.	4.22	0.88	1
29	تساعد الإدارة موظفيها للتحايل على القوانين بما يحمل الضمان الاجتماعي عبئاً إضافياً.	4.02	0.86	2
	المتوسط الكلي	3.38	0.73	-

يتضح من الجدول (7) أن الفقرة (28) (تطبق المنظمة مبدأ الرقابة الذاتية في جميع المستويات الإدارية) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.88). ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات تعتمد في عملها على آلية واضحة قائمة على مبدأ الرقابة الإدارية في جميع المستويات الإدارية، وذلك حتى تستطيع تلك القيادات عمل

كل ما هو مطلوب منها بكل جدارة، وذلك للمحافظة على الإنتاجية العالية للعمال، والتي تؤدي بالتالي إلى زيادة العائد الربحي للمنظمة. حيث تنظر المنظمة إلى هذا العامل كجزء من المسؤولية الأخلاقية للعاملين فيها اتجاه الشركة.

كما جاءت الفقرة (29) (تساعد الإدارة موظفيها للتحايل على القوانين بما يحمل الضمان الاجتماعي عبئاً إضافياً) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.86). وهذا يدل على أن المنظمة تسعى لتحميل النفقات الكبيرة على الضمان الاجتماعي في سبيل تقليل الكلفة المالية عليها، وتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين وتقديم جميع أنواع المساعدة لهم. ويأتي ذلك من خلال تواطؤ لجان المنظمة الداخلية في إصابات العمل، ورفع الرواتب التقاعدية بشكلٍ كبير خلال فترات زمنية قصيرة، وخاصة لكبار الموظفين. مما يحمل أعباء كبيرة في الرواتب على الضمان الاجتماعي. ومع معرفة إدارة المنظمات الأجنبية التي تدير الشركات الاستخراجية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها تتعمد ذلك لتخفيف العبء المالي عليها وزيادة عائدها، لذلك فإن على هذه المنظمات احترام القوانين والأنظمة والمعايير الأخلاقية وأن لا تستغل ضعف الرقابة الحكومية للقيام بأعمال تخدم مصلحتها فقط.

كما جاءت الفقرة (24) (توجد في المنظمة قيم أخلاقية تتدرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف ومراعاة حقوق المرأة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.43)، وانحراف معياري (0.51).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات تعتمد بنسبة كبيرة على الواسطة والمحسوبية، بحيث تتواطأ مع المتنفذين من جماعات الضغط، وخاصة السياسيين منهم في مجال التوظيف، ودون الأخذ بعامل تكافؤ الفرص، وهذا بدوره يعتبر مخالفةً صريحة، ويضعف المصداقية للمنظمات، ويعتبر مخالفة صريحة لمعايير الشفافية الأخلاقية التي يجب

أن تتحلى بها إدارة المنظمات. وإن تحقيق العدالة والنزاهة، والتي يجب أن تكون العنوان الرئيسي لكي تحظى المنظمات في البيئة التي تعيش بها بالاحترام من خلال تبني المعايير الأخلاقية.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال بعد المسؤولية الخيرة

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
30	يتم أخذ موضوع المسؤولية الاجتماعية في المنظمة بعين الاعتبار من خلال تخصيص ميزانية خاصة لذلك.	2.71	0.35	7
31	يتم جمع التبرعات الإنسانية وهبات الإحسان المستمر للمجموعات غير الهادفة للربح بما يخدم مصلحة المجتمع المحلي.	3.84	0.84	2
32	تتبع المنظمة إستراتيجيات خيرة على الأمد البعيد دعماً لقضية مهمة من قضايا المجتمع كمحاربة البطالة أو الفقر أو المخدرات.	2.88	0.56	6
33	تحرص المنظمة على إيجاد مشاريع مشتركة بينها وبين المجتمع المحلي بما يحقق مصلحة الطرفين.	3.49	0.75	4
34	ترتبط المنظمة مع الهيئات والمؤسسات الخيرية المحلية والدولية لتنفيذ العديد من الأنشطة المجتمعية.	3.44	0.73	5
35	تشرف المنظمة على العديد من الجمعيات التعاونية التي تحقق الفائدة للعاملين وللمجتمع المحلي.	3.60	0.79	3
36	تحرص المنظمة على راحة العاملين فيها من خلال توفير جميع المتطلبات لهم والتي تتعلق بالسكن والصحة والحوافز المادية.	4.31	0.81	1
	المتوسط الكلي	3.46	0.69	-

يتضح من الجدول (8) أن الفقرة (36) (تحرص المنظمة على راحة العاملين فيها من خلال توفير جميع المتطلبات لهم والتي تتعلق بالسكن والصحة والحوافز المادية)، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.81). كما جاءت الفقرة (31) (يتم جمع التبرعات الإنسانية وهبات الإحسان المستمر للمجموعات غير الهادفة للربح بما يخدم مصلحة المجتمع المحلي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.84).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات تعتبر أن القسم الرئيسي من مسؤوليتها الاجتماعية هو تجاه موظفيها، لتحسين ظروف عملهم وإعطاؤهم الراحة النفسية لهم ولعائلاتهم بهدف زيادة الإنتاجية، ويترجم ذلك من خلال قيام هذه المنظمات بتخصيص السكن الوظيفي للعاملين ضمن مواقع العمل، وشمولهم بنظام التأمين الصحي. كما تم صرف حوافز مادية كبيرة، ورفع الرواتب بصورة عادلة، إضافة إلى مكافآت كمية الإنتاج. مما ينعكس إيجاباً على أرباح المنظمة، كما أن المنظمة لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن المجتمع المحلي، وفي هذا الإطار فإنها تعمل على تقديم العون الاجتماعي للجهات المحتاجة ضمن بيئتها المحلية، ويأتي ذلك من خلال المساعدة في مشاريع الإسكان، وفتح العيادات الصحية وتقديم العون الخيري بكافة أشكاله إلى الفقراء ومؤسسات المجتمع المدني.

كما جاءت الفقرة (30) (يتم أخذ موضوع المسؤولية الاجتماعية في المنظمة بعين الاعتبار من خلال تخصيص ميزانية خاصة لذلك)، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.35).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات على اختلافها تطبق مبدأ المسؤولية الاجتماعية بشكلٍ عشوائي، ولكنها لا تخصص أي جزء من ميزانياتها للمسؤولية الاجتماعي،

حيث تكتفي بتقديم مساهمات مختلفة للمجتمع المحلي لتكوين فكرة إيجابية عن طبيعة عملهـــا، وذلك سعياً لتطوير أنشطتها في المجتمع، ونتيجة للأرباح الكبيرة التي جنتها المنظمات، فإنـــه يتوجب عليها تخصيص جزء من ميزانيتها السنوية لدعم المسؤولية فـــي المجـــال الخيـــري. وخاصة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة والأمراض السارية والمياه ورعاية الأيتـــام وكبـــار السن وأن يكون ضمن برنامج أخلاقي وطني ينمي روح المواطنة المسؤولة لهذه المنظمات.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
37	تحرص المنظمة على اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها الحد من التلوث البيئي للماء والهواء والتربة.	3.55	0.74	5
38	تنفذ المنظمة اللوائح والقوانين فيها بما يخدم البعد القانوني.	2.61	0.51	8
39	يتم التركيز في المنظمة على مبادئ الأمن والسلامة ووضع النشرات الإيضاحية عند استخدام المنتجات.	3.79	0.88	2
40	تنفذ المنظمة فحصاً طبياً دورياً شاملاً للعاملين فيها للتأكد من ســـلامتهم وبمـــا يحقق لهم الاستقرار النفسي.	3.61	0.79	3
41	تعتمد المنظمة ميزانية كافية لتغطية أنشطة البحث والتطوير فيها بما يساهم فـــي تقدمها وخدمة المجتمع.	2.37	0.41	10
42	تعتمد المنظمة على فلسفة تنظيمية قائمة على أساس الاهتمام بالمعتقدات والقـــيم والسلوكيات الأخلاقية المعتمدة في المجتمع.	3.60	0.79	4
43	تحرص المنظمة على المحافظة على حقوق الملاك وخدمة المجتمع.	4.07	0.86	1
44	تلتزم المنظمة برنامجاً شاملاً لتنفيذ العديد من الأنشطة المجتمعيـــة بمـــا يعـــود بالفائدة على المجتمع.	3.48	0.72	7
45	تستجيب المنظمة للشكاوى المتعلقة بالتلوث البيئي وتتبنى سياسات حكيمة للحـــد أو التقليل منها.	3.54	0.74	6
46	تتبنى المنظمة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الوظائف ومراعـــاة حقـــوق الأقليات.	2.57	0.49	9
	المتوسط الكلي	3.31	0.71	-

يتضح من الجدول (9) أن الفقرة (43) (تحرص المنظمة على المحافظة على حقــوق الملاك وخدمة المجتمع) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.86). كما جاءت الفقرة (39) (يتم التركيز في المنظمة على مبادئ الأمن والسلامة ووضع النشرات الإيضاحية عند استخدام المنتجات) في المرتبـــة الثانيـــة بمتوســـط حـــسابي (3.79) وانحراف معياري (0.88).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المنظمات تسعى لتقديم منتجـــات مناســـبة للمجتمـــع، بهدف تعظيم أرباحها في الدرجة الأولى، وتخصص المنظمـــات جـــزء قليـــل مـــن الأربـــاح للمسؤولية الاجتماعية وبالمقابل فإنها ركزت على مبادئ الأمـــن والـــسلامة لتقـــديم منتجـــات تتصف بالجودة العالية لكسب الثقة وبما يحقق لها السمعة الطيبة عند المستهلكين. ويتضح مـــن خلال ذلك بأن العامل الاقتصادي جاء بأعلى سلم أولويات واهتمامات المنظمة.

كما جاءت الفقرة (41) (تعتمد المنظمة ميزانية كافية لتغطية أنشطة البحث والتطـــوير فيها بما يساهم في تقدمها وخدمة المجتمع) في المرتبة الأخيـــرة بمتوســـط حـــسابي (2.37) وانحراف معياري (0.41).

ويمكن تفسير ذلك بأن المنظمات لم تقم بتخصيص ميزانيـــات كافيـــة، ولـــم تـــستغل الإعفاءات الضريبية للبحث والتطوير والحد من التلوث البيئي، حيث أن هذه الميزانيات للقيـــام بالبحوث والدراسات هي أمر ضروري لتقدم المؤسسة وتطورها ومن هنا فإنـــه لا بـــد مـــن تخصيص ميزانية حقيقية لتغطية تكاليف هذه البحوث.

5-2 اختبار فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها، ولتحقيق أهداف الدراسة وأهميتها، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد إدراك إيجابي لدى العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن بشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" لعينة واحدة والجدول (10) يبين نتائج تحليل اختبار "ت" لعينة واحدة.

جدول (10)

نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة للتعرف على وجود إدراك إيجابي لدى العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن بشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية

المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الدلالة
3.31	0.71	23.49	0.00

يتضح من الجدول (10) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت مستوى الدلالة الإحصائية والتي كانت (23.49) بمستوى دلالة (0.00) وهذا يشير إلى قبول الفرضية التي تنص على يوجد إدراك إيجابي لدى العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن بشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية لديهم فهم ووعي بأهمية أن تقدم المنظمات منتجات تتصف بالجودة العالية، ويؤمن العاملين بضرورة مبدأ الأمن والسلامة عند إنتاج المنتجات بما يسهم في تقديم منتجات لا تؤدي إلى تلوث البيئة ولا يشكل ضرراً للمجتمع المحلي، ومن هنا فإن قيام المنظمات بالأنشطة الاجتماعية من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة إدراك العاملين بأهمية تطبيق مثل هذا المبدأ، والذي يؤدي إلى خدمة المجتمع المحلي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العليمات (2007) والتي أظهرت نتائجها إسهام شركة الصناعات البتروكيماوية بدرجة مرتفعة في العديد من المجالات الاجتماعية، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جربوع (2007) والتي أظهرت نتائجها أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الرئيسة التالية: (بعد المسؤولية البيئي، بعد المسؤولية القانوني، بعد المسؤولية الاقتصادي، بعد المسؤولية الأخلاقي، بعد المسؤولية الخيرة) على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد من اجل التعرف على تأثير بعد المسؤولية البيئي، بعد المسؤولية القانوني، بعد المسؤولية الاقتصادي، بعد المسؤولية الأخلاقي، بعد المسؤولية الخيرة) على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن

Sig.	f	R^2	(R)
0.00	49.98	0.46	0.68

يتضح من الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد قد بلغ (0.68) وأن قيمة (ف) له بلغت (49.98) بمستوى دلالة (0.00) لذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد المسؤولية البيئي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط من اجل التعرف على تأثير بعد المسؤولية البيئي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير بعد المسؤولية البيئية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن

Sig.	f	R^2	(R)
0.00	52.12	0.15	0.39

يتضح من الجدول (12) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغ (0.39) وأن قيمة (ف) له بلغت (52.12) بمستوى دلالة (0.00) لذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية البيئية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن الشركات المستهدفة تسعى كي تقليل من الآثار البيئية والتي تضر بالمجتمع المحلي، ومن هنا فإنه وفي هذا الإطار تسعى لتطبيق العديد من الأنشطة الاجتماعية التي تسهم في التقليل من التلوث البيئي، لذلك فإن تلك الشركات تؤمن بأن عليها أن تأخذ بعد المسؤولية البيئي بعين الاعتبار وذلك من أجل تطبيق فاعل للمسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أحمد (2005) والتي أظهرت نتائجها ضرورة وجود نموذج للمسؤولية البيئية، وتختلف مع نتيجة دراسة العليمات (2007) والتي أظهرت نتائجها عدم الاتفاق على أهمية عمل مخططات مالية للأمور الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد المسؤولية القانوني على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط من اجل التعرف على تأثير بعد المسؤولية القانونية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

جدول (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير بعد المسؤولية القانونية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن

Sig.	f	R^2	(R)
0.00	134.16	0.31	0.56

يتضح من الجدول (13) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغ (0.56) وأن قيمة (ف) له بلغت (134.16) بمستوى دلالة (0.00) لذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية القانونية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن شركات الصناعات الاستخراجية إذا ما أرادت النجاح والاستمرار، فلا بد أن تأخذ بعين الاعتبار البعد القانوني، وذلك من خلال تطبيق حزمة من القوانين والتشريعات التي يمكن من خلالها الحد من التلوث البيئي، وكذلك خدمة المجتمع المحلي، ولا بد لتلك الشركات أن تتعاون مع الحكومة في سبيل إيجاد الرسائل الكفيلة بالحد

من التلوث البيئي حتى تكون النتائج مقبولة، لذلك فإن هذا البعد له أثر كبيــر علــى تطبيــق المسؤولية الاجتماعية، حيث إذا فعلت التشريعات والقوانين كان الأثر إيجابياً والعكس صحيح.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جربوع (2007)، حيث أن الجمعيــات المهنيــة الفلسطينية لم تساعد الشركات على الالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد المسؤولية الاقتصادي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط من اجل التعرف على تــأثير بعــد المسؤولية الاقتصادية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

جدول (14)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير بعد المسؤولية الاقتصادية على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن

Sig.	f	R^2	(R)
0.00	139.96	0.32	0.57

يتضح من الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغ (0.56) وأن قيمــة (ف) لــه بلغت (139.96) بمستوى دلالة (0.00) لذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الاقتصادية على تطبيق المسؤولية الاجتماعيــة فــي قطــاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات في هذا القطاع تسعى إلى تعظيم الأربــاح، ومع ذلك فإنها تقوم بالعديد من الأنشطة الاجتماعية في إطار الشراكة مع المجتمــع المحلــي، حيث أن الجانب الاقتصادي له أثر واضح على تطبيق المسؤولية الاجتماعية من خلال تــوفير المستلزمات والنفقات اللازمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أحمد (2005) والتي أكدت نتيجتها أثــر الجانــب الاقتصادي على تطبيق بعد المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد المسؤولية الأخلاقي علــى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط من اجل التعــرف علــى تأثير بعد المسؤولية الأخلاقي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

جدول (15)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير بعد المسؤولية الأخلاقي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن

Sig.	f	R^2	(R)
0.00	152.49	0.34	0.58

يتضح من الجدول (15) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغ (0.58) وأن قيمــة (ف) لــه بلغت (152.49) بمستوى دلالة (0.00) لذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الأخلاقي على تطبيق المــسؤولية الاجتماعيــة فــي قطــاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات في هذا القطــاع يجــب أن يكــون عنــدها مسؤولية أخلاقية تجاه البيئة والمجتمع المحلي، وذلك في إطار الحفاظ على البيئة من التلــوث، لذلك فإن عليها أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للحد من التلوث فــي إطــار أخلاقــي رفيــع المستوى، مما يحسن من صورة تلك الشركات ويؤدي بها إلى تقديم منتجات على قــدرٍ عــالٍ من الكفاءة والمسؤولية.

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار البسيط من اجل التعرف على تأثير بعد المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

جدول (16)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير بعد المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الخيرة في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن

Sig.	f	R^2	(R)
0.00	141.58	0.32	0.57

يتضح من الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغ (0.57) وأن قيمة (ف) له بلغت (141.58) بمستوى دلالة (0.00) لذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أن الشركات في هذا القطاع تسعى لتفعيل الأنشطة الخيرية في المجتمع في إطار سعيها لتفعيل بعد المسؤولية الاجتماعية، والذي يشكل عاملاً هاماً في تحسين سمعة تلك الشركات، وتفعيل شراكتها مع المجتمع المحلي، في إطار خدمة مميزة تقدمها تلك الشركات للمجتمع المحلي.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 النتائج

بعد إدخال البيانات على جهاز الحاسوب تم إجراء عملية التحليل الإحصائي، وإجــراء اختبار الفرضيات للتعرف على نتائج الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يوجد إدراك إيجابي لدى العاملين في قطاع الصناعات الاســتخراجية فــي الأردن بــشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وكان هذا الإدراك بدرجة متوسطة حيث أظهــرت النتــائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفــراد عينــة الدراســة لمجال تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية أن المتوســط الكلــي بلــغ (3.31) وانحــراف معياري (0.71).
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تطبيــق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية البيئة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية القانونية على تطبيق المسؤولية الاجتماعيــة في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المــسؤولية الاقتــصادية علــى تطبيــق المــسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الأخلاقي على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.
7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الخيرة على تطبيق المسؤولية الاجتماعيـــة في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن.

6-2 التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحليل البيانات التي أظهرت بأن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعات الاستخراجية في الأردن جاءت بدرجة متوسطة، وتعتبر هذه النتائج دون مستوى الطموح، لذلك تم وضع جملة من التوصيات التي من المؤمل أن تؤدي إلى زيادة فاعلية أداء قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية في الأردن للمسؤولية الاجتماعية بكافة أبعادها، وكما يأتي:

1. وضع إستراتيجية واضحة لكل منظمة عن طبيعة مشاركتها في دعم المسؤولية الاجتماعية، وإدراج بند المسؤولية الاجتماعية ضمن الموازنات السنوية للمنظمات، والإفصاح عن تنفيذها بها بكل شفافية.

2. تطوير تشريعات ضمن أطر قانونية للمسؤولية الاجتماعية تشجع المنظمات على القيام بدورها الاجتماعي من خلال تقديم الحوافز التشجيعية لها، والتي تتعلق بتقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية، كما تجبر هذه التشريعات منظمات الأعمال التي تتقدم بالعطاءات الخارجية والداخلية بالإفصاح عن برامج المسؤولية الاجتماعية التي نفذتها.

3. هناك حاجة ملّحة لتعاون وزارة البيئة الأردنية مع كل من غرفة الصناعة وقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية، لوضع إستراتيجية واضحة حول الحد من التلوث البيئي (الماء، والهواء، والتربة)، ويدعم ذلك وجود مدونة سلوك تضبط أخلاقيات المنظمات في هذا المجال.

4. إنشاء مجلس أعلى للمسؤولية الاجتماعية يضم في عضويته ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص بشكلٍ عام، لوضع الخطط والإستراتيجيات التنسيقية اللازمة للتعاون في مجال

المسؤولية الاجتماعية، بحيث يعقد مؤتمر سنوي لعرض وتقييم أداء المنظمات لتنفيذ الخطط الموضوعة، وتبني مشروع جائزة تمنح لأكثر المنظمات خدمةً، وذلك لإشاعة روح المنافسة بين المنظمات.

5. القيام بحملات إعلامية مركزة لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات الأعمال، والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال، وتوجيهها للمساعدة في الحملات الوطنية لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية (الفقر والبطالة، ومكافحة المخدرات، وحوادث السير، والحفاظ على البيئة، والتسرب من المدارس).

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أمين السيد احمد لطفي (2005). **المراجعة البيئية**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر.

أيمن القطاونة (2005) **إدارة الأزمات في الشركات الاستخراجية الأردنية واثر بعض المتغيرات التنظيمية والديموغرافية على مستويات الجاهزية من وجه نظر العاملين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

تحسين منصور (1997). المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، **دراسات**، مجلد 42، العدد 2، ص: 426 .

التقرير السنوي لشركة لافارج الإسمنت الأردنية للفترة (2004-2008).

التقرير السنوي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية للفترة (2004-2008).

التقرير السنوي للشركة العربية للبوتاس للفترة (2004-2008).

تقرير وزارة الطاقة، صحيفة الغد بتاريخ (2009/12/27).

تيسير الصلاحات (2006) **مدى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين للتدقيق الاجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

حسام الدين الخداش (2004). الإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية والبيئية: دراسة مقارنه مع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **أبحاث اليرموك**، المجلد 20، العدد1 (ب)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص: 21-39.

خليل العليان (2005). **المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن: دراسة حالات من قطاعات الأعمال الرئيسية**. النشرات الشهرية الصادرة عن المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، العدد الثالث عشر، عمان، الأردن.

راضي الحمادين (2002). **محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات الفنادق الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

السيد الشحات خضر (1998). تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحفية المصرية، المفهوم والمشاكل والقياس، **مجلة الإدارة**، القاهرة، ص: 8.

السيد مرسي (1989). المحاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 13، العدد 2، ص: 92-121.

طاهر الغالبي وصالح العامري (2005). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيـات الأعمـال**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

ـــــــــــــــ (2008). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ـــــــــــــــ (2004) الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بـدوران العمـل: دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب في العـراق، **أبحاث اليرموك**، المجلد لعشرون، العدد الأول.

طلال جيجان وإسماعيل إسماعيل (**1998**). **دور المراجعة الاجتماعية في الحد من التلـوث**، المؤتمر العلمي المحاسبي الثاني، جامعة العلوم التطبيقية.

عامر هاشم (2004) **تأثير عناصر المسؤولية الاجتماعية المؤسسية على حقوق المـستهلك الأردني: دراسة علي قطاع صناعة السلع الغذائية المغلفة**، رسالة ماجستير غيـر منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عباس الشيرازي (1990). **نظرية المحاسبة**، الطبعـة الأولـى، ذات الـسلاسل، الكويـت، ص: 341.

عبد العزيز رجب (1981) الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعيـة الاقتـصادية، **مجلـة العلوم الاجتماعية**، السنة 9، عدد 4، جامعة الكويت، ص: 133.

عدلي قندح (2003). التخاصية: أحدث نموذج للتنمية الاقتـصادية، عمـان: دار مجـدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

عطا الله القطيش (2008) **المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاستثمار الأجنبـي المباشر في ظل سياسات الحوافز الضريبية**، أطروحة دكتـوراه غيـر منـشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

فائز بامزاحم (2003). **أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على قرارات الاستثمار في الـشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسـات العليـا، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

مازن عليان (1994). **واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجـة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء دراسة تطبيقية**، رسالة ماجـستير غيـر منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ماهر شعشاعة (1991). **محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على الشركات الـصناعية العامة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسـات العليـا، الجامعـة الأردنية، عمان، الأردن.

مجلة البيئة والتنمية (تموز/2007). العدد 112.

مجلة البيئة والتنمية التي تصدر في لبنان (2007-2009). الأعداد 112، 113، 124، 125، 126، 127.

محمد إبراهيم التويجري (1988). المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية استطلاعية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 12، العدد 4، المنظمة العربية للعلوم الرادارية، عمان، الأردن، ص: 20-34.

محمد الفيومي (2000). **قرارات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

محمد أمين عبد الله قايد (1985). نحو مبادئ متعارف عليها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، **المحاسبة الإدارية والتأمين**، السنة 24، العدد 32، عدد خاص، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ص: 207-273.

محمد بدوي (2000) **المحاسبة عن تأثيرات البيئية المسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية.

محمد بزماوي (2002). **القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية**، جامعة حلب ، سوريا.

محمد بكر عربي (1996). دور الشركات المساهمة في الأنشطة الاجتماعية بسلطة عمان، دراسة ميدانية، **الإداري**، السنة 18، العدد 66، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، ص: 13-49.

محمد عبد المجيد (1985). الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشودة، **مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد 11، العدد 43، جامعة الكويت، الكويت: 71-111.

محمد مطر ووليد الحيالي (1996). **نظرية المحاسبة والاقتصاد: المعلومات**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان: ص 18.

محمد نبيل علام (1991). حدود المسؤولية الاجتماعية: الإطار الفكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، **الإدارة العامة**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 7-40.

منصور السعايدة (2005). الإفصاح الاجتماعي لدى الشركات المساهمة العامة في بعض الأقطار العربية: دراسة مقارنه بين الأردن والبحرين والكويت، **دراسات**، المجلد 32، العدد 2.

موقع على الانترنت خاص بأبحاث جامعة الملك عبد العزيز، www.kau.edu.sauu الأحــد 2006/8/20 الساعة 1:20م".

نجيبة محمود نمر (1982). المسؤولية الاجتماعية للمشروعات والمحاسبة الاجتماعية المالية، **مجلة التكاليف،** المجلد 11، العدد 1، الجمعية العربية للتكاليف، القــاهرة، مــصر، ص: 52-128.

نشرات المنبر الأردني للتنمية الاقتــصادية (2005-2008). صــادر عــن مركــز الأردن للدراسات، الأعداد 10، 16، 20، 21، 22.

نعيم فهيم حنا (2003). **سياسة الحوافز الضريبة ودورها في جذب الاســتثمارات الأجنبيــة،** بحث مقدم في المؤتمر الثالث لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

نور الدين احمد (2005) **نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاســبي لــلأداء البيئــي والاجتماعي،** رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديميــة العربيــة للعلــوم الماليــة والمصرفية، عمان، الأردن.

نوفان العليمات (2007) **العوامل المؤثرة الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الصناعات البتر وكيماوية المساهمة الأردنية"**، رســالة ماجستير غير منشور، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن".

يوسف محمود جربوع (2007). مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المــسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة "**مجلــة الجامعــة الإســلامية**" المجلد الخامس عشر، العدد الأول.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Baker, Mallen, (2001). Business Respect CSR: Emerging issues. Dispatches#13/22-Sept-2001. http://www.mallenbaker.net/csr/nl/13.html

Bradford, Kevin & Gundlach, Gregory (2003). **Safeguarding Against the Diversion of Harmful Products,** Boston University, USA.

Carroll, Archie, B & Buchholtz, Ann, K. (2002). **Business and Society,** Thomson Ltd.

Carroll, Archie, B (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business-Horizons.

Corporate Watch, (2001).What's Wrong With Corporations? **http://www.corpoateWatch.org.uk/pages/corporation.**

Friedman, Milton, (1970). The New York Times Magazine: The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits. **http://www.colorado.edu/studentgroups/libertatians/issues/friedman-soc-resp-business.html.**

Greenwood, Michelle, (2005). **Social Auditing at the Body Shop Australia: Using AA1000 in Australia,** Unpublished Master Dissertation, Department of Management, Monash University.

Henderson, Peter, (2001). Misguaided Virtue: False Notions of Corporate Social Responsibility, Newzland. http://www.nzbr.org.nz/documents/publications/publications-2001/misguided_virtue.pdf

Holms, Sundra, (1985). Corporate Social Performance and Present Areas of Commitment, Academy of Management Journal, (A. M. J.), Vol. 20.

Kam, Vernon, (1987) **Accounting theory,** john Wiley & Sons Inc, USA P. 39.

Macintosh, Norman B. (1985). **The Social Software Of Accounting And Information System,** John Wiley & Sons Ltd, Great Britain, P. 21.

Magnan, Cormier, Denis & Michel (1999), Corporate Environmental Disclosure Strategies: Determinants, Costs And Benefits. **Journal of Accounting Auditing & finance,** Vol. 14, No. 4, P. 430.

Maignan, I, & Ferrell, O. (2003). **Stakeholders Orientation-Implementing Corporate Social Responsibility,** Colorado State University, USA.

Maunders, Gray, R Owen, D. K., (1987), **Corporate Social Reporting: Accounting and Accountability,** Prentice-hall In, Ltd, Great Britain, P. 4-8.

Muljono, Pudji (2008). Social Audit and its Relevance to Audit the Social Performance of the Organization, **The Accounting Review,** Vol. 13, No. 4.

Ramenathn, Kavaasseri V. (1976), **Toward A Theory of corporate Social Accounting,** PP. 522-523.

Raynard, Peter & Forstar, Maya. (2001). **The SIGMA Guidelines: Putting Sustainable Development into Practice-A Guide for Organizations.** London, United Kingdom, 2. **http://www.projectsigma.com/guidlines/Sigmaguidlines.pdf.**

Reidenbach, Donald P. R. Eric, (1987), Social Responsibility. Ethics in Marketing Strategy, Closing the Gap between Concept and Application, **Journal of Marketing,** Vol. 51, USA, P. 44.

Robbins, S. (1999). Management: Concept and Application. {rentice-Hall.

Sethi, S. Parakash, (1973), Getting a Handle on the Social Audit, **Business and Society Review,** No. 4, PP. 31-38.

Stinchcombe, A. L. (1995). **Social Structure and Organizations.** First Edition. Illinois: Rand McNally.

UNCTAD. (1999), **Social Responsibility.** United Nation, New York and GENEVA.

Weiser, & Zadek. Simon, (2000). Conversations with Disbelievers: Persuading Companies to Address Social Challenges. **www.accountability.org.uk.**

Wolf, Martine (2001). Sleep-Walking with the Enemy: Corporate Social Responsibility Distorts the Market by Deflecting Business from its Primary Role of Profit Generation. **http://www.timbro.se/csr/sleepwalking.htm.**

Word Business Council for Sustaninabble Development, 2001, In Geneva.

———————————————————— (2000). Corporate Social Responsibility: Making Good Business Sense. Geneva, Switzerland, 2-8. **http://www.wbcsd.org/docRoot/5mbU1sWpqAgPpPpUqUe/csr2000pdf.**

Zhang J. & Gao, S. (2006). Stakeholder Engagement, Social Auditing and Corporate Sustainability, **Business Presses Management Journal,** Vol. 12, No. 6, PP. 722-740.

الملاحق

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

عزيزي المدير/المديرة.........................المحترمين

تحية طيبة وبعد.....

يقوم الباحث الطالب علي فهيم الحباشنة بإجراء دراسة علمية ميدانية في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/قسم إدارة الأعمال، بعنوان "**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات أعمال القطاع الخاص في الأردن: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية**"، بإشراف معالي الأستاذ الدكتور المحترمة أمل الفرحان.

إن تعاونك في تعبئة هذا الاستبيان سيساعد الباحث في تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة. وإلى تحقيق نتائج ذات مصداقية وذات فائدة كبرى، علماً بأن إجاباتكم ستحاط بالسرية الكاملة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الختام أشكر لكم سلفاً كريم اهتمامكم في اقتطاع جزء من وقتكم الثمين للإجابة على هذه الاستبانة راجيةً من العلي القدير أن يجعل ذلك في موازين أعمالكم والله يحفظكم ويرعاكم.

وتقبلوا الاحترام والتقدير

الباحث

علي فهيم الحباشنة

الرجاء وضع إشارة (X) تحت العبارة التي تمثل درجة موافقتك عن كل من العبارات الآتية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	بعد المسؤولية البيئي					
1	تطبق المنظمة إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالحفاظ على البيئة.					
2	تقوم المنظمة بالمراقبة الدورية للحد من التلوث الحاصل في الماء والهواء والتربة.					
3	توفر المنظمة ميزانية كافية لتغطية أنشطة البحث والتطوير التي تخدم البيئة في المجتمع المحلي.					
4	توجد قدرة لدى الإدارة في المنظمة على التعامل مع المخلفات والنفايات التي تضر بالبيئة من خلال معالجتها.					
5	تستخدم المنظمة الأدوات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة النظيفة بما يخدم المجتمع المحلي.					
6	تتعاون المنظمة مع الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بما يساعد على الحد من التلوث البيئي.					
7	تحتفظ المنظمة بسجلات حول التلوث البيئي وتتعامل بجدية مع الشكاوى المتعلقة بالبيئة.					
	بعد المسؤولية القانونية					
8	تتبنى المنظمة قوانين وتشريعات صارمة لمنع الأضرار البيئية وتعريف العاملين في المنظمة حول تلك القوانين والتشريعات.					
9	تخصص المنظمة (1%) من أرباحها للبحث العلمي بما يتفق مع المادة (188) من قانون الشركات.					
10	تنفذ المنظمة قوانين الإعفاء الضريبي بما يخدم المجتمع.					
11	تحترم المنظمة حقوق العاملين بما يتفق مع قوانين العمل وحقوق الإنسان للحد من الضرر الأدبي والنفسي الذي قد يصيبهم نتيجة العمل.					
12	تطبق المنظمة مبدأ الشفافية في التدقيق المحاسبي بما يخدم كافة الأطراف.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	تدعم المنظمة صناديق الادخار المختلفة للعاملين وفق قوانين وتشريعات خاصة.					
14	توجد حاجة لتقليل إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون العمال.					
بعد المسؤولية الاقتصادية						
15	تركز المنظمة على تعظيم الربح كعامل رئيسي مع اعتبار المنظمة ككيان اقتصادي فقط.					
16	تمول المنظمة قروضاً صغيرة للفئات الأقل حظاً في المجتمع المحلي لعمل مشاريع تمكنهم من العيش الكريم.					
17	تستخدم المنظمة التكنولوجيا بشكل واسع دون أن يمس ذلك بالمجتمع.					
18	تعتبر المساهمات الاجتماعية في المنظمة نواتج عرضية ومشتقة من تعظيم الربح.					
19	تستخدم المنظمة عناصر الجودة المختلفة في تحسين نوعية المنتج للمستهلك.					
20	يؤخذ بعين الاعتبار المصداقية والشفافية والقدرة عند قيام المنظمة بأعمالها المختلفة.					
21	تستطيع المنظمة تجاوز الأزمات الاقتصادية التي تمر بها من خلال تبني عدد من السياسات لتحقيق لذلك.					
بعد المسؤولية الأخلاقية						
22	يوجد تصور واضح لدى متخذ القرار في المنظمة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية.					
23	تتطلب الالتزامات الأخلاقية حالة من التوازن بين اهتمام المنظمة بزيادة الأرباح وتوسع الاستثمار على حساب العديد من المتطلبات الأساسية للعاملين والمجتمع.					
24	توجد في المنظمة قيم أخلاقية تندرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف ومراعاة حقوق المرأة.					
25	تعتمد المنظمة على سلسلة من الإجراءات المتخذة بحق العمال المخالفين للأنظمة والتعليمات.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26	يحرص قطاع الصناعات الاستخراجية على احترام العادات والتقاليد في المجتمع.					
27	تشارك المنظمة في حملات التوعية الوطنية الهامة وقضايا المجتمع كالفقر والبطالة والجريمة والمخدرات.					
28	تطبق المنظمة مبدأ الرقابة الذاتية في جميع المستويات الإدارية.					
29	تساعد الإدارة موظفيها للتحايل على القوانين بما يحمل الضمان الاجتماعي عبئاً إضافياً.					
بعد المسؤولية الخيرة						
30	يتم أخذ موضوع المسؤولية الاجتماعية في المنظمة بعين الاعتبار من خلال تخصيص ميزانية خاصة لذلك.					
31	يتم جمع التبرعات الإنسانية وهبات الإحسان المستمر للمجموعات غير الهادفة للربح بما يخدم مصلحة المجتمع المحلي.					
32	تتبع المنظمة إستراتيجيات خيرة على الأمد البعيد دعماً لقضية مهمة من قضايا المجتمع كمحاربة البطالة أو الفقر أو المخدرات.					
33	تحرص المنظمة على إيجاد مشاريع مشتركة بينها وبين المجتمع المحلي بما يحقق مصلحة الطرفين.					
34	ترتبط المنظمة مع الهيئات والمؤسسات الخيرية المحلية والدولية لتنفيذ العديد من الأنشطة المجتمعية.					
35	تشرف المنظمة على العديد من الجمعيات التعاونية التي تحقق الفائدة للعاملين وللمجتمع المحلي.					
36	تحرص المنظمة على راحة العاملين فيها من خلال توفير جميع المتطلبات لهم والتي تتعلق بالسكن والصحة والحوافز المادية.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية						
37	تحرص المنظمة على اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها الحد من التلوث البيئي للماء والهواء والتربة.					
38	تنفذ المنظمة اللوائح والقوانين الداخلية فيها بما يخدم البعد القانوني.					
39	يتم التركيز في المنظمة على مبادئ الأمن والسلامة ووضع النشرات الإيضاحية عند استخدام المنتجات.					
40	تنفذ المنظمة فحصاً طبياً دورياً شاملاً للعاملين فيها للتأكد من سلامتهم وبما يحقق لهم الاستقرار النفسي.					
41	تعتمد المنظمة ميزانية كافية لتغطية أنشطة البحث والتطوير فيها بما يساهم في تقدمها وخدمة المجتمع.					
42	تعتمد المنظمة على فلسفة تنظيمية قائمة على أساس الاهتمام بالمعتقدات والقيم والسلوكيات الأخلاقية المعتمدة في المجتمع.					
43	تحرص المنظمة على المحافظة على حقوق الملاك وخدمة المجتمع.					
44	تلتزم المنظمة برنامجاً شاملاً لتنفيذ العديد من الأنشطة المجتمعية بما يعود بالفائدة على المجتمع.					
45	تستجيب المنظمة للشكاوى المتعلقة بالتلوث البيئي وتتبنى سياسات حكيمة للحد أو التقليل منها.					
46	تتبنى المنظمة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الوظائف ومراعاة حقوق الأقليات.					

الملحق رقم (2)

معلومات عامة حول الشركات الاستخراجية عينة الدراسة

أولاً: شركة مناجم الفوسفات الأردنية

معلومات عامة:

حصلت شركة مناجم الفوسفات الأردنية على حق تعدين الفوسفات في مواقع الإنتـاج المختلفة في المملكة، والمتمثلة في مناجم الحسا والوادي الأبيض والشيدية. وبموجب قـرارات رسمية صدرت عام (1968) تقرر إعطاء حقوق التعدين في مناجم الرصيفة والحسا والشيدية للشركة، وقرر مجلس الوزراء بتاريخ (2001/11/13) تجديد العقد الخاص بحق التعدين فـي منجمي الحسا والوادي الأبيض لمدة (20) عام، إضافة إلى تخفـيض رسـوم التعـدين إلـى (1.42) دينار للطن الواحد بدلاً من (5) دنانير للطن سابقاً، ولنفس المـدة. ويوجـد للـشركة مجمع صناعي في مدينة العقبة لتصدير الفوسفات.

ويبلغ عدد موظفي الشركة (3816) موظفاً وموظفـة. ويقـدر الاحتيـاطي المثبـت والممكن والمحتمل حتى نهاية عام (2008) لكافة المناجم بـ (1459) مليون طن، علمـاً أن السعر العالمي لطن الفوسفات لعام (2009) هو (280) دينار أردنـي، وبـذلك يكـون مبلـغ الاحتياطي بالدينار الأردني للشركة أربعين ألف وثمانمائة واثنان وخمسون مليار دينار أردني (408520000000)، علماً أن الشركة قد تم خصخصتها عام (2003)، حيث تملك الحكومـة الأردنية (26%) من رأس مال الشركة.

ويبين الجدول التالي، رأسمال الـشركة المـصرح بـه والمكتتـب بـه والمـدفوع (75000000) دينار/سهم، وبقيمة اسمية دينار واحد للسهم، موزعاً على النحو التالي:

الجدول (1)

رأسمال الشركة المصرح به والمكتتب به والمدفوع

اسم المساهم	نسبته المئوية
Kamil Holding Limited	**%37.000**
الحكومة الأردنية	**%26.261**
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	**%16.30**
حكومة دولة الكويت	**%9.333**
باقي مساهمي الشركة	**%11.106**
المجموع	**%100**

وتبين الجداول التالية، تفصيلات عن المؤشرات المالية للشركة:

1- الأرباح:

يبين الجدول (2) التالي، صافي الأرباح لشركة مناجم الفوسفات الأردنية للفترة (2004-2008):

الجدول (2)

الأرباح

2004	2005	2006	2007	2008
4.339	10.369	16.071	46.110	238.622

2- مساهمة الشركة المالية في المسؤولية الاجتماعية ودعم الأنشطة المختلفة:

يبين الجدول التالي، تفاصيل مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008):

الجدول (3)

تفاصيل مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008)

البيان	المبلغ بالدينار
الوحدات السكنية في محافظة معان لجامعة الحسين بن طلال.	4.207923
برنامج التأهيل المجتمعي لمحافظات الجنوب.	1.588475
دعم المدارس والمعاهد العلمية والجامعات الأردنية.	30484
دعم البلديات.	202500
الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية.	150000

منح دراسية.	138924
دعم النشاطات الدينية والثقافية والسياحية.	89672
جيوب الفقر.	82940
دعم المؤسسات العامة والنقابات.	78005
مبرة أم الحسين.	30000
دعم النشاطات الطبية والصحية.	12500
دعم النشاطات الرياضية.	9400
دعم جمعيات حماية البيئة.	7000
المجموع الكلي	6.902179

ويبين الجدول (4) التالي، المساهمة المالية الكلية للشركة في المسؤولية الاجتماعية ودعم الأنشطة المختلفة أعلاه للفترة من (2004-2008):

الجدول (4)

المساهمة المالية الكلية للشركة في المسؤولية الاجتماعية ودعم الأنشطة المختلفة

2008	2007	2006	2005	2004
6.902179	912869	92914	18393	87868

3- مساهمة الشركة في الرواتب والأجور والمزايا الممنوحة للموظفين لعام (2008):

يوضح الجدول (5) التالي، مساهمة الشركة في الرواتب والأجور المزايا الممنوحة للموظفين لعام (2008):

الجدول (5)

مساهمة الشركة في الرواتب والأجور والعلاوات والمزايا الممنوحة للموظفين لعام (2008)

البيان	المبلغ بالدينار
الرواتب والعلاوات	36.447.158
أجور عمال المياومة والمقاولة	361.010
رواتب التلمذة الصناعية	4.199
مكافآت أخرى	467.773

صندوق التوفير	1.493438
الضمان الاجتماعي	3.348278
نفقات معالجة المستخدمين	2.081550
مساهمة الشركة في صندوق التأمين الصحي / تقاعد	2.190161
تغطية نفقات التأمين الصحي لعائلات المستخدمين	361702
دعم وجبات الطعام	789469
صندوق التعويض ونهاية الخدمة	1.282.715
نفقات تعويض نهاية الخدمة المدفوعة	690.241
المجموع الكلي	49.417721

ومن الجدير بالذكر أن شركة مناجم الفوسفات تتبع لها شركات حليفة هي:

أ- **الشركة الأردنية الهندية للكيماويات**: تأسست عام (1992) برأس مال قدره (63.4) مليون، وتساهم شركة الفوسفات بنسبة (34.8%) من رأس المال.

ب- **شركة الأسمدة اليابانية الأردنية**: تأسست عام (1992) برأس مال قدره (24) مليون، تمتلك شركة الفوسفات (20%) منها.

ثانياً: شركة البوتاس العربية

معلومات عامة:

تأسست شركة البوتاس العربية المساهمة العامة المحدودة عام (1956)، وقد منحت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام (1958) الشركة امتياز استثمار أملاح ومعادن البحر الميت، وينتهي هذا الامتياز بعد مرور (100) سنة من تاريخ المنح، حيث تنتقل ملكية المصانع والمنشآت لصالح الحكومة بدون أي مقابل، وتنص اتفاقية الامتياز باستلام الحكومة رسوم تعدين مبلغ (8) دنانير لكل طن، وفي شهر شباط عام (2008) تم رفع رسوم التعدين إلى (15) ديناراً لكل طن، وبتاريخ (2008/8/5) قرر مجلس الوزراء رفع رسوم التعدين (125) دينار لكل طن. وحق الامتياز الممنوح للشركة هو حصرياً، وغاياته استخراج الأملاح والمواد الكيماوية وإنشاء الصناعات المشتقة عن تلك الأملاح والمواد الكيماوية في كامل منطقة البحر الميت ولمسافة (1) كيلومتر على شاطئ البحر. ويبلغ عدد موظفي الشركة (1965) موظفاً وموظفاً، إضافة إلى (454) عامل مياومة. ومن الجدير بالذكر أن سعر الطن الواحد من البوتاس (450) دولار أمريكي، بما يعادل (320) دينار أردني.

ويبين الجدول التالي، رأسمال الشركة المصرح به والمكتتب به والمدفوع (83.317.500) دينار/سهم موزعاً على النحو التالي:

الجدول (6)

رأسمال الشركة المصرح به والمكتتب به والمدفوع

اسم المساهم	نسبته المئوية
شركة البوتاس الكندية (PCS)	%27.96
المؤسسة الأردنية للاستثمار	%26.88
الشركة العربية للتعدين	%20.08
البنك الإسلامي للتنمية / جدة	%5.16
الحكومة العراقية	%4.71
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	%4.06
الهيئة العامة للاستثمار / الكويت	%3.94
حكومات أخرى	%0.63
قطاع خاص	%6.57
المجموع	%100

وتبين الجداول التالية، تفصيلات عن المؤشرات المالية للشركة:

1- الأرباح:

يبين الجدول (7) التالي، صافي أرباح الشركة العربية للبوتاس، وكما يلي:

الجدول (7)

صافي أرباح الشركة العربية للبوتاس

2008	2007	2006	2005	2004
311.4	150.2	39.1	43.1	26.7

2- تفاصيل مساهمة الشركة العربية للبوتاس في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008):

يبين الجدول (8) التالي، تفاصيل مساهمة الشركة العربية للبوتاس في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008):

الجدول (8)

تفاصيل مساهمة الشركة العربية للبوتاس في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008)

البيان	المبلغ بالدينار
بلديات	96.000
مساجد وكنائس	103.950
جيوب الفقر	43.880
دعم الأدباء والمؤلفون	20.885
جمعيات خيرية	382.570
مؤسسات اجتماعية تطوعية	200.000
مؤسسات حكومية / الأغوار وعمان	237.386
المراكز الثقافية والرياضية والمؤسسات الاجتماعية في محافظة الكرك	94.550
أندية واتحادات رياضية	22.350
منح دراسية	350.115
المجموع الكلي	1.551.686

ويبين الجدول (9) التالي، المساهمة المالية الكلية للشركة العربية للبوتاس في المسؤولية الاجتماعية للفترة (2004-2008):

الجدول (9)

المساهمة المالية الكلية للشركة العربية للبوتاس في المسؤولية الاجتماعية للفترة (2004-2008)

2008	2007	2006	2005	2004
1.356.597	1.288.609	3.128.708	893.889	774.601

3- مساهمة الشركة تجاه العاملين فيها:

توفر الشركة تأميناً صحياً شاملاً لكافة موظفيها، وتقدم لهم مزايا السكن الوظيفي وقروض الإسكان والراتب الخامس عشر.

ومن الجدير بالذكر أن الشركة العربية للبوتاس لها شركات تابعة وحليفة هي:

أ- **شركة صناعة الأسمدة والكيماويات العربية (كيمابكو)**: ورأس مالها (100) مليون دينار أردني، وهي مملوكة بالكامل لشركة البوتاس العربية، ويبلغ عدد موظفيها (224) موظفاً وموظفة.

ب- **شركة مغنيسيا الأردن**: تأسست عام (1997) برأس مال قدره (30) مليون دينار أردني، وتم زيادة رأس المال ليصبح ما يقارب من (101) مليون دينار أردني، عام (2007). وتبلغ مساهمة شركة البوتاس فيها (55.3%)، والشركة متعثرة، ويبلغ عدد موظفيها (12) موظفاً فقط.

ج- **شركة ملح الصافي**: باشرت شركة البوتاس باستلام موجودات شركة ملح الصافي عام (2004) وبقيمة (8) مليون دينار أردني، وهي مملوكة بالكامل للشركة العربية للبوتاس، ويبلغ عدد موظفيها (150) موظفاً وموظفة تقريباً.

د- **شركة النميرة للأملاح المختلطة والطين**: تأسست عام (1997)، ورأس مال الشركة هو (0.8) مليون دينار، وهي مملوكة لشركة البوتاس بالكامل، ويبلغ عدد موظفيها (59) موظفاً وموظفة.

ه- **شركة برومين الأردن**: باشرت الشركة الإنتاج عام (2003) وبرأس مال قدره حوالي (102) مليون دينار أردني، وهي مملوكة للشركة العربية للبوتاس بالكامل، وحققت أرباح عام (2008) مقدارها (22.7) مليون دينار أردني.

و- **شركة الأسمدة اليابانية**: تأسست عام (1999) ورأس مال الشركة (16.7) مليون دينار أردني، وتملك شركة البوتاس والفوسفات (20%) لكلٍ من هما من رأس المال، وتملك أربعة شركات يابانية نسبة (60%) من رأس المال.

ثالثاً: شركة لافارج الإسمنت الأردنية

معلومات عامة:

تعتبر شركة الإسمنت الأردنية من أقدم وأكبر الشركات في الأردن، وتأسست عام (1951) كشركة مساهمة ذات امتياز، وللشركة مصنعان يقع إحداهما في الفحيص والآخر في الرشادية. وقد تم تأسيس محطة العقبة للتصدير عام (1992). وفي العام (1998) باعت الحكومة الأردنية جزء من حصتها إلى شريك إستراتيجي هو (مجموعة لافارج) الفرنسية، والتي أصبحت تمتلك حالياً (50.275%) من رأسمال الشركة، ولا يوجد للحكومة الأردنية أي مساهمة في هذه الشركة. ويبلغ عدد الموظفين العاملين بالشركة (1139) موظفاً وموظفة. ويبلغ سعر طن الاسمنت حالياً (102) دينار أردني.

ويبين الجدول التالي، كبار المساهمين في الشركة والنسبة المئوية لحصة كل من المساهمين في الشركة، موزعين على النحو التالي:

الجدول (10)

كبار المساهمين في الشركة والنسبة المئوية لحصة كل من المساهمين في الشركة

اسم المساهم	نسبته المئوية
شركة لافارج / فرنسية	%50.275
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / أردنية	%21.85
ميلود الشعبي / مغربية	%10.27
باقي المساهمين	%17.605
المجموع	%100

وتبين الجداول التالية، تفصيلات عن المؤشرات المالية للشركة:

1- الأرباح:

يبين الجدول (11) التالي، صافي أرباح شركة لافارج الإسمنت الأردنية للفترة (2004-2008):

الجدول (11)

صافي أرباح شركة لافارج الإسمنت الأردنية للفترة (2004-2008)/مليون دينار أردني

2008	2007	2006	2005	2004
60.023	57.948	67.250	80.790	63.158

2- تفصيل مساهمة شركة لافارج الإسمنت الأردنية في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008):

يبين الجدول (12) تفصيل مساهمة شركة لافارج الإسمنت الأردنية في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008):

الجدول (12)

تفصيل مساهمة شركة لافارج الإسمنت الأردنية في المسؤولية الاجتماعية لعام (2008)

البيان	المبلغ بالدينار
البلديات.	1.001.100
دور عبادة.	32.832
جمعيات وأندية ومراكز ثقافية.	32.706
مدرستي.	20.000
حالات مرضية إنسانية.	11.525
مؤسسات حكومية وبلديات أخرى.	45.124
برنامج إنجاز.	32.000
مؤسسة نهر الأردن.	20.000
دعم تعليم جامعي ومدارس.	38.460
منح دراسية.	122.850
المجموع الكلي	1.356.597

ويبين الجدول (13) التالي، المساهمة المالية الكلية لشركة لافارج الاسمنت الأردنيـــة في المسؤولية الاجتماعية للفترة (2004-208):

الجدول (13)

المساهمة المالية الكلية لشركة لافارج الاسمنت الأردنية في المسؤولية الاجتماعية للفترة (2004-208)

2004	2005	2006	2007	2008
504	583	983	836	1.356.597

3- تفاصيل مساهمة شركة لافارج الإسمنت الأردنية فـــي الرواتـــب والعـــلاوات والمزايـــا للعاملين في الشركة:

الجدول (14)

تفاصيل مساهمة شركة لافارج الإسمنت الأردنية في الرواتب والعلاوات والمزايا للعاملين في الشركة

البيان	المبلغ بالدينار	
	2008	2007
رواتب وأجور	3.630.394	2.937.055
المساهمة في الضمان الاجتماعي	273.917	256.555
المساهمة في صندوق ادخار الموظفين	224.138	212.723
المساهمة في صندوق التكافل	43.659	46.009
المجموع الكلي	541.714	515.287

ومن الجدير بالذكر أن شركة لافارج الاسمنت الأردنية تتبع لها شركات حليفة بحيـــث تمتلك الشركة الأم (51%) من رأس مالها، وهذه الشركات هي:

أ- الشركة العربية للتجهيزات الخراسانية.

ب- شركة التجهيزات الإسمنتية الأردنية الجاهزة.

ج- شركة باطون العقبة.

د- شركة إربد للباطون الجاهز.